المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية.

رقم المطبوعة:...../2024

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في مادة: ندوة حول النقود والبنوك

موجهة لطلبة السنة ثانية، طور ماستر، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الدكتورة: نوال بيراز.
الرتبة: أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية 2024/2023

فهرس المحتويات

مقدمة :..... أ– ب

المحور الأول: التكنولوجيا المالية 2– 13

تمهيد:.....2

أولا: ماهية التكنولوجيا المالية.....4

ثانيا: أسباب ظهور التكنولوجيا المالية ودورها في دعم القطاع المصرفي..... 3

ثالثا: خصائص وأهمية التكنولوجيا المالية.....5

رابعا: شركات التكنولوجيا المالية.....6

خامسا: قطاعات التكنولوجيا المالية ومعوقاتها.....9

خلاصة:.....13

المحور الثاني : الشمول المالي.....15– 26

تمهيد:.....15

أولا : مفهوم الشمول المالي.....15

ثانيا : أهمية الشمول المالي.....18

ثالثا: أبعاد الشمول المالي.....19

رابعا: أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي.....22

خامسا: تحديات الشمول المالي و آليات تعزيزه.....23

خلاصة:.....26

المحور الثالث: العملات الرقمية المركزية..... 28–35

تمهيد:.....28

أولا : مفهوم العملة الرقمية للمصارف المركزية.....28

ثانيا: مبررات توجه البنوك المركزية نحو العملات الرقمية.....30

ثالثا: مخاطر إصدار العملة الرقمية المركزية.....32

رابعا: الآثار الاقتصادية المحتملة للعملات الرقمية المركزية.....33

خلاصة:.....35

المحور الرابع : العملات الرقمية المشفرة.....37 – 45

تمهيد:.....37

أولا: مفهوم العملات الرقمية المشفرة.....37

ثانيا :أوجه الاختلاف بين العملات الرقمية و العملات المشفرة.....38

ثالثا: أهم العملات الرقمية المشفرة.....40
رابعا: الآثار الاقتصادية المترتبة على استخدام العملات الرقمية المشفرة..... 41
خامسا : مشاكل العملات الرقمية المشفرة.....43
خلاصة:.....45
المحور الخامس : المصارف الإسلامية.....47 – 61
تمهيد:.....47
أولا: مفهوم المصارف الإسلامية.....47
ثانيا : خصائص المصارف الإسلامية..... 48
ثالثا : أهداف المصارف الإسلامية و أهميتها.....49
رابعا: وظائف و أنواع المصارف الإسلامية.....51
خامسا:مصادر الأموال وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية.....54
سادسا : أهم التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية.....59
خلاصة:.....61
المحور السادس: المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية.....63 – 75
تمهيد:.....63
أولا: مدخل للمسؤولية الاجتماعية.....63
ثانيا : المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية.....69
ثالثا : توجهات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية..... 71
رابعا:متطلبات نجاح المصارف الإسلامية في أداء مسؤوليتها الاجتماعية.....72
خلاصة:.....75
المحور السابع : الحوكمة المصرفية.....77 – 86
تمهيد:.....77
أولا : – تعريف الحوكمة المصرفية.....77
ثانيا : أهمية و أهداف الحوكمة المصرفية.....78
ثالثا: ركائز الحوكمة المصرفية.....79
رابعا: محددات الحوكمة المصرفية.....80
خامسا: مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة المصرفية.....82
خلاصة:.....86

المحور الثامن :المصارف المتخصصة .....88 –97
تمهيد:.....88
أولا : أساسيات حول المصارف المتخصصة..... 88
ثانيا: أنواع المصارف المتخصصة..... 91
ثالثا: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف المتخصصة..... 92
رابعا: الفرق بين المصارف التجارية و المصارف المتخصصة 94
خامسا: وظائف المصارف المتخصصة.....95
خلاصة:.....97
المحورالتاسع: الأمن السبيراني.....99– 108
تمهيد:.....99
أولا: مفهوم الأمن السيبراني.....99
ثانيا: عناصر الأمن السيبراني.....102
ثالثا:أبعاد الأمن السيبيراني.....103
رابعا: أهمية الأمن السيبراني في القطاع المصرفي.....104
خامسا: تهديدات و تحديات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي.....105
خلاصة:.....108
قائمة المصادر والمراجع :.....109– 116

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة اكبر خمس دول متبنية للتكنولوجيا المالية	**11**
2	نشأة و تطور استخدام مضطلح الشمول المالي	**16**
3	أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسه	**21**
4	أهم الفروق بين العملات الرقمية و العملات المشفرة	**39**
5	الفرق بين المصارف التجارية و المصارف المتخصصة	**94**

ثانيا: قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مراحل دورة التكنولوجيا المالية	**8**
2	مخطط مبسط لأبعاد الشمول المالي	**21**
3	مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل	**84**
4	مصادر و استخدامات الاموال في المصارف المتخصصة	**93**
5	العناصر الأساسية للفضاء السيبراني	**100**

مقدمـــــــة

مقدمة عامة:

لم تظهر النقود في شكلها الحالي دفعة واحدة ، بل كانت نتيجة لتغيرات ظهرت تبعا لتطور الانسان و احتياجاته، و قد انتقل هذا التطور من نظام المقايضة إلى النظام النقدي السلعي الذي ظهر بعد الصعوبات التي اعترتها عملية المقايضة ، بعدها اهتدى الانسان إلى النقود المعدنية التي اتخذت ثلاثة أشكال فتطورت من نقود موزونة إلى نقود معدودة إالى نقود مضروبة، و بعدها انتقلت النقود إلى مرحلة الاقتصاد الائتماني أين تطورت النقود من النقود المعدنية إلى النقود الورقية ثم النقود الكتابية وصولا إلى النقود الالكترونية.

كما تعتبر البنوك وليدة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعتمد في معاملاتها على النقود ،فأصبح من اللازم خلق مؤسسات تعمل على تنظيم و حفظ هذه الأداة ، وتعود فكرة إنشاء البنوك إلى العصور القديمة عند الحضارة البابلية و تجلى في تطور عمل الصيارفة الذين يكسبون دخلهم من مبادلة العملات بأنواعها ، و في العصور الوسطى ظهرت فكرة ايداع الفائض من النقود لدى جهة موثوق بها مقابل شهادات ايداع ، و بعد مرور الزمن و تطور العلاقات الاقتصادية أصبحت الوظيفة الأولى للبنوك هي قبول الودائع و استغلالها على شكل قروض ، و بعدها تطورت وظائف البنوك و تمثلت في توسيع عملية الاقراض و منح التسهيلات الائتمانية و خلق النقود ،و امكانية توفير وسائل دفع متنوعة تجعل المتعامل يستغني عن استعمال النقود في بعض الأحيان.

و مع ظهور التكنولوجيا المالية ظهر مفهوم الشمول المالي من جهة ،كما خلقت العديد من التطورات في مجال النقود من جهة أخرى، فكانت العملات الرقمية كنتيجة حتمية لهذه التطورات بنوعيها المركزية و المشفرة و التي يمكن أن يخلق استخدامها العديد من الآثار الاقتصادية على جوانب متعددة.

بتعاظم و تطور وظائف البنوك تزايد الاهتمام بالمصارف الإسلامية التي تعمل على تقديم العديد من الخدمات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، كما تحرص على تجسيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال بعض النشاطات و الممارسات الموجهة نحو الاستثمارات و التي تراعي فيها مصلحة المصرف و المجتمع والبيئة.

كما زاد الاهتمام في الآونة الاخيرة بمفهوم الحوكمة المصرفية التي حققت العديد من النتائج الايجابية لدى المؤسسات البنكية. كما أن ضعف قدرة بعض البنوك في منح التمويل أدى إلى

ظهور البنوك المتخصصة، التي ساهمت في منح التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها.

بالرغم من الفرص التي تمنحها تقنيات التكنولوجيا المالية للبنوك إلا أنها تعرضها لمخاطر كبيرة يمكن أن يؤدي إلى تعطيل خدماتها المالية و ضعف استقرارها المالي، لذا يجب البحث عن سبل تقوية الأمن السيبراني بدرجة كبيرة للقطاع المصرفي.

و تنطوي هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي على آخر المستجدات في عالم النقود والبنوك، لتكون سندا لهم في فهم و استيعاب محتوى مادة ندوة حول النقود و البنوك، الأمر الذي يستوجب إكتساب الطلبة لمعارف مسبقة تمت دراستها خلال المسار الجامعي لسنوات الدراسة.

وتكمن أهمية المطبوعة التي نضعها بين أيدي طلبتنا في تناول مواضيع النقود و البنوك المستحدثة التي يحتاجها الطالب من أجل تنمية الوعي الفكري المواكب للمستجدات العالمية في مجال الاقتصاد النقدي و البنكي خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الهائل في معظم مجالات الحياة .

كما تبرز أهداف المطبوعة في تغطية أهم المواضيع المتعلقة بالنقود و البنوك التي نتجت عن ظهور التكنولوجيا المالية في عالم الاقتصاد. مع توضيح أهم المفاهيم النقدية و البنكية و تحصيل المعارف المعمقة في مجال الاقتصاد النقدي و البنكي.

المحور الأول
التكنولوجيا المالية

تمهيد :

حققت التكنولوجيا المالية مكانة مرموقة في القطاع الاقتصادي العالمي ، وذلك لما تمتلكه من قدرة حقيقية على إحداث تغيرات جذرية في قطاع الخدمات المالية بجعلها سريعة وأقل تكلفة وأكثر أمنا وشفافية مقارنة بالتكنولوجيا التقليدية. وهذا النجاح سمح للتكنولوجيا المالية بالنمو والإنتشار في مختلف دول العالم، فهي تلعب دورا كبيرا في صياغة مستقبل المعاملات و الخدمات المالية.

أولا- ماهية التكنولوجيا المالية

لقد أضحت التكنولوجيا المالية من المصطلحات التي يتردد صداها كثيرا في الآونة الأخيرة التي لا يمكن الاستغناء عنها اليوم من طرف دول العالم، لما تمتاز به من خصائص متعددة.

1- مفهوم التكنولوجيا المالية

1-1- نشأة و تطور التكنولوجيا المالية

إن التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة بل لهاجذور تاريخية تمتد منذ منتصف القرن التاسع عشر، لخصت في ثلاث مراحل، يمكنذكرها فيما يلي:[1]

- **المرحلة الأولى (1866-1967)**: في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي و اختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا المالية من اجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.

- **المرحلة الثانية (1967-2008)**: في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها قطاع الخدمات المالية التقليدية والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من اجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه المرحلة بداية تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت، المدفوعات الالكترونية، أجهزة الصراف الآلي.

- **المرحلة الثالثة (2008 - إلى يومنا هذا)**:في هذه المرحلة ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي بدأت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

---

[1] سعيدة حرفوش،التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي،مجلة أفاق علمية ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجلفة ،المجلد 11، العدد03، 2019، ص: 728.

1-2- تعريف التكنولوجيا المالية

التعريف الأول:عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية على أنها:أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تاثير على الأسواق و المؤسسات المالية.[1]

التعريف الثاني: و حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.[2]

التعريف الثالث: وقد عرفها مجلس الاستقرار المالي على أنها تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها أن تنتج نماذج عما أو تطبيقات، تؤثر بشكل ملموس على الأسواق المالية والمؤسسات وتقديم الخدمات المالية.[3]

مما سبق يمكن القول بأن التكنولوجيا المالية عبارة عن اختراعات وابتكارات تكنولوجية حديثة لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية من خلال إنتاج تطبيقات أو منتجات جديدة سريعة و سهلة وأقل تكلفة، لها تأثير واضح على الأسواق المالية و المؤسسات.

---

(1) وهيبة عبد الرحيم و أشواق بن قدور،توجهات التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم و جسامة المخاطر،الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية،17-18أفريل،2018،المركز الجامعي تامنراست،ص:7.

(2) ياسر محمد عقل و آخرون،أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك،المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة،المجلد3،العدد3، 2023 ،ص:91.

(3) حيزية بن نية و ابتسام عليوش ، تكنولوجيا المعلومات: ثورة اقتصادية جديدة ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،المجلد 7،العدد3 2018، ص:13.

ثانيا- أسباب ظهور التكنولوجيا المالية ودورها في دعم القطاع المصرفي

1- أسباب ظهور التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص اسباب ظهور التكنولوجيا المالية فيما يلي:[1]

- حدوث تطور هائل في الأدوات المالية وتوسع مجال التعامل بالتكنولوجيا المصرفية، بالإضافة إلى التطور الهائل في تقنيات الدفع الالكتروني؛
- سهولة الوصول إلى شرائح سكانية أوسع من خلال العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي؛
- سهولة التعامل في عالم التكنولوجيا المالية (الفنتيك)، مقارنة بالعالم التقليدي الذي يستوجب التعامل فيه على الأقل فتح حسابات بنكية في الداخل والخارج؛
- ضآلة التكلفة في التعامل في التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول إلى خدمات جيدة دون دفع تكاليف كبيرة.

2- دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي

اتخذت شركات التكنولوجيا المالية صورة الشركات الناشئة من خلال خلق أسواق جديدة لها أو الاستحواذ على حصة الأسواق القائمة لتقديم خدمات مالية من بينها تحويل الأموال عبر الهاتف النقال، إدارة الثروات(الأملاك)....الخ، ما جعلها تساهم في تطوير الخدمات المالية لتصبح منافسا قويا للشركات التقليدية على رأسها البنوك، وقد شهد هذا المجال نموا سريعا حيث ارتفع حجم الصفقات العالمية في هذا المجال من 14 مليون دولار في عام 2017 إلى 25 مليون دولار في الربع الأول من سنة 2018.

كما أن استخدام تكنولوجيا المالية يساهم في نمو الاقتصاد الرقمي، نمو التجارة الرقمية ومكننة المدفوعات الالكترونية وذلك يساهم في إدماج الاقتصاد الموازي مع الاقتصاد الرسمي، كما ساهمت في تطوير المنتجات المصرفية ما أدى إلى استفادة قطاع البنوك منها في تحسين جودة وتكلفة منتجاته، ووضع استراتيجيات يستهدف من خلالها رفع درجة رضا العملاء وتحقيق الشمول المالي وتوسيع حصصها في السوق، كما ساعد استخدام تكنولوجيا المالية في إتاحة مصادر تمويلية بديلة للمؤسسات الاقتصادية والامتثال لقواعد إدارة المخاطر.[2]

---

[1] سعيدة حرفوش، مرجع سابق، ص: 728.

[2] عمارية بختي و غنية مجاني، دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبر،المجلد7،العدد2، 2020، ص ص: 106-107.

ثالثا- خصائص وأهمية التكنولوجيا المالية

1- خصائص التكنولوجيا المالية:

تتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:[1]

- **السرعة:** تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى عملية معالجة المعلومة من تحويل ومعالجة وحساب بطريقة سريعة مقارنة مع الإنسان، وهذه الخاصية سمحت بتخفيض وقت معالجة المعلومات بشكل كبير؛

- **تقريب المسافة:** وتعني الاقتصاد المعتبر في الوقت المستغرق في الاتصال عن بعد، ففي الوقت الحالي أصبح بالإمكان النقل الفوري لأحجام جد كبيرة من المعلومات بين دول العالم؛

- **القدرة على التخزين:** ويتضح هذا من خلال التطور في الوسائط الالكترونية المستعملة في تخزين المعلومات وكذلك التطور المستمر في أنظمة تسيير قواعد المعطيات والوثائق الموجودة التي تسمح لكل مستعمل بالوصول إلى كتلة كبيرة من المعلومات مهما كان مكان تخزينها؛

- **مرونة الاستعمال:** هي خاصية جد أساسية وتتمثل في إمكانية استعمالها في مجالات جد واسعة ومختلفة.

2- أهمية التكنولوجيا المالية

تبرز أهمية التكنولوجيا المالية في النقاط التالية: [2]

- تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لايتعاملون مع الجهاز المصرفي؛

- تسهيل اتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة ،هو مايستدعي القيام بمزيد من الاصلاحات لسد الفجوة الخاصة بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي؛

- تحقيق الإستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الإمتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛

---

[1] فاطمة الزهراء سبع، واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص ص: 255-256.

[2] مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية و المصرفية ، المجلد 26،العدد1 ،2019 ،ص:93

– تيسير التجارة الخارجية وتحسين تحويلات العاملين في الخارج بتوفير أليات تتسم بالكفاءة وفعاليت التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

ومن بين العوامل التي ساعدت على التطور السريع للتكنولوجيا المالية ما يلي:[1]

– **التطور التكنولوجي:** أبرز ما ميز التكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضعية يمكن أن تعرقل تقدمها وفي ظل التطور التكنولوجي ساهم ذلك في زيادة وتيرة هذا التقدم والتقبل فأبرزت إمكانات جديدة لها القدرة على التكيف، كما ساهم انخفاض تكلفة التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحسين مرونة عمل أنظمة المؤسسات؛

– **توافر التمويل:** أصبحت هناك سهولة في الوصول للتمويل ما يمكن رواد الأعمال والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة، حيث بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر ما قيمته 13,6 مليار دولار على المستوى العالمي عام 2016؛

– **تغير توقعات العملاء:** وتغير طلباتهم على الخدمات الرقمية ما يدعو لإيجاد حلول ابتكارية من طرف اللاعبين التقليديين مثل شركات التكنولوجيا المالية؛

– **الدعم التنظيمي:** فالحكومات والسلطات التنظيمية بدعمها لهذا النوع من التكنولوجيات تساهم في خفض الحواجز أمام مستثمريها فبعض الحكومات اعترفت بالدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية.

رابعا– شركات التكنولوجيا المالية

1– خصائص شركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص، يمكن ذكرها فيما يلي:[2]

1–1– الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية

---

[1] وهيبة عبد الرحيم و الزهراء أوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، العدد 38، 2019، ص ص: 356– 355.

[2] مليكة بن علقمة و يوسف سائحي، مرجع سابق، ص: 15.

معينة،أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود

1-2-المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لدى هذه الشركات عروض وخطط عدة للدفع عبرأقساط سهلة؛

1-3- السرعة:إذ يتم إنجاز المعاملات في بضع دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة مقارنة بشركات التأمين التقليدية قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض ويحدث هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية؛

1-4- سياسة البيانات أولا/ الهواتف المحمولة أولا: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

2- طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية

تقترح مؤسسات التكنولوجيا المالية على عملائها حلولا تكنولوجية مبتكرة، حيث تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية، وذلك من خلال ما يلي:[1]

- استخدام تكنولوجيا مبتكرة خاصة الهواتف النقالة، الكومبيوتر أو لوحة رقمية مرتبطة بالإنترنت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل أن تقدم للزبون النهائي منتجات وخدمات أقل تكلفة من تلك للفاعلين الآخرين؛
- تطور سلوك الزبائن(هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية)؛
- إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة؛
- إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك؛
- ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

وهناك ثلاث مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، والتي يبينها الشكل الموالي:

([1]) Régis bouyala, la révolution Fintech, RB edition, p 11

.

الشكل رقم 01: مراحل دورة التكنولوجيا المالية.

البيئة الحاضنة المستحدثة	البيئة الحاضنة الناشئة	البيئة الحاضنة المتقدمة
• معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى	• تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية وتزيد الحتمية الاستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة	• هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقل ولكن أحجامها أكبر تركز على الشركات ذات القيمة المتوقعة، يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء، ولم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحركون الأوائل للسوق

المصدر: التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية، تقرير التكنولوجيا المالية، ومضة للأبحاث، بيفورت، 2016، ص 9.

3- أنواع شركات التكنولوجيا المالية وعوامل نجاحها

3-1- أنواع شركات التكنولوجيا المالية

توجد هناك ثلاثة أنواع من شركات التكنولوجيا المالية يمكن توضيحها فيما يلي:[1]

3-1-1- الشركات التمكينية التي تقدم الدعم التكنولوجي:

توفر شركات التكنولوجيا المالية العروض القائمة على التكنولوجيا إلى الشركات التقليدية أو غيرها على سبيل المثال: الشركات التي توفر خدمات استخراج البيانات.

3-1-2 الشركات التي تقدم خدمات القيمة المضافة للعملاء: مثل مقارنة المنتجات المالية. على سبيل المثال: بوابات الإنترنت لمقارنة منتجات التأمين.

3-1-3- الشركات التي تقدم خدمات العملاء:

شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات مالية للعملاء أو المساعدة في توزيع عروض الخدمات المالية. على سبيل المثال: **Challenger Banks** or Neo-Banks.

[1] مليكة بن علقمة و عبد القادر عصماني، صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، مداخلة في ملتقى علمي وطني، جامعة يحي فارس بالمدية، 26 سبتمبر 2019، ص: 5.

3-2- عوامل نجاح شركات التكنولوجيا المالية

يمكن حصر أهم عوامل نجاح شركات التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:[1]

- **المشاركة العميقة مع الزبائن:** وضع الحاجة والرغبة عند الزبون في صميم الإستراتيجية ونموذج الأعمال عند تصميم وعرض المنتج أو الخدمة.

- **التحليل باستخدام التكنولوجيا الحديثة:** استخدام البيانات الضخمة لتجميع وتحليل واستثمار المعلومات حول الزبائن.

- **المصادر الجماعية للأفكار الابتكارية:** إتاحة البرمجيات المطلوبة لتطوير المنتجات.

- **قنوات تجميع المعارف/ شبكات المعرفة:** استقطاب المعرفة من مصادر خارجية متمثلة في الأطراف الفاعلة ضمن بيئة الأعمال ومصادر داخلية كمهارات الموظفين المؤهلين من خلال معرفتهم بالتكنولوجيا المالية وقدرتهم على إحداث تغير هيكلي.

-تعلم ثقافة التكنولوجيا المالية من خلال بيئة الأعمال: ثقافة الابتكار، التصميم القائم على الزبون، استكشاف الفرص الجديدة.

خامسا: قطاعات التكنولوجيا المالية ومعوقاتها

5-1- قطاعات التكنولوجيا المالية

من أهم القطاعات التي تتبناها شركات التكنولوجيا المالية نجد: [2]

5-1-1- **قطاع المدفوعات:** وهو القطاع الأكثر نشاطا وتقدما، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الانترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية وغيرها.

5-1-2- قطاع الإقراض والحصول على رأس المال: و هي الوظيفة الأساسية التي جاءت الشركات الناشئة لمزاولتها من خلال إستقطاب الأفراد الذين لايمتلكون حسابات مصرفية وكذا طالبي التمويل من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين تستبعدهم البنوك من سياسات منحها للقروض ، وسنتاولها فيما يلي:

- **التمويل الجماعي:** هي منصات إلكترونية لجمع الاموال من عامة الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما.

---

[1] لمياء عماني و وفاء حمدوش، نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص :397.

[2] جابر سطحي و زينب فيلالي ، مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي – الدول العربية أنموذجا ، ملتقى مستقبل المالية الإسلامية ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية ، قسنطينة ،08 جوان 2023، ص، ص:305-306

- **تدوير الأموال:** وهي منصات للإقراض الإئتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدمين.

- **منصات مقارنة القروض:** هي منصات لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على تقليص الفجوة بين الطلب و العرض على رؤوس أموال هذه المؤسسات و امدادها بالتمويل اللازم لنشاطاتها.

5-1-3- إدارة الثروات: يتضمن جانب ادارة الثروات مجموع الثروات مجموع شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم النصح و المشورة و ادارة الثروات ،كما تقدم مؤشرات مجمعة عن الثروة الشخصية، و يتفرع عن ادارة الثروات: الاستشارة الآلية،الادارة المالية الشخصية و التداول الاجتماعي.

5-1-4- التحويل الدولي للأموال: من خلال تحويل الأموال و اقراضها بشكل سريع يفوق الآلية الحالية في نواحي السرعة و الأمان ،التكلفة و السهولة،حيث تساعد في التخلص من الوسطاء التقليديين و الضوابط القانونية المتزايدة لنقل الأموال بالشكل الذي يزيد من حرية نقل الأموال عالميا.

5-1- 5 –التأمين لقد ازداد الاهتمام العالمي بتكنولوجيا التأمين بشكل لا رجعة فيه من قبل المتخصصين والاستشاريين والمستثمرين في مجال التأمين منذ 2016.[1] ،و المقصود بـتكنولوجيا التأمين هي شركات تأمين ناشئة تخلق طريقة وتقنيات جديدة للاكتتاب وتسوية المطالبات، وتوزيع المنتجات، تعزيز وتحسين تجربة العميل، والبرمجيات كخدمة لمساعدة المكتتبين، باستخدام الذكاء الصناعي.[2]

5-**1-6- سلسلة البلوكات و العملات الرقمية المشفرة:** هي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي،يتم فيه تسجيل المعاملات في العملات الرقمية المشفرة، و تعد تقنية تخزين لا مركزية جديدة لتشفير أنظمة المعاملات الرقمية.

ويبين الجدول الموالي أهم خمس دول متبنية للتكنولوجيا المالية حسب قطاعاتها:

---

[1] Schreiber, Alexander Braun and Florian, The Current InsurTech Landscape: Business Models and Disruptive Potentia, Institute of Insurance Economic, 2017, p 17.

[2] KMPG, the pulse of fintech Q2 2016, Global analysis of investment in fintech, 2018, p 7.

الجدول رقم 01: مقارنة أكبر خمس أسواق متبنية للتكنولوجيا المالية

الدول	تحويل الأموال والمدفوعات	تخطيط مالي	الادخار والاستثمار	الاقتراض	التأمين
الصين	83%	22%	58%	46%	47%
الهند	72%	21%	39%	20%	43%
البرازيل	60%	20%	29%	15%	38%
استراليا	59%	15%	27%	13%	32%
بريطانيا	75%	13%	25%	12%	31%

المصدر: وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال،مركز رفاه للدراسات و الأبحاث،الأردن،المجلد4، العدد1، 2018، ص 36.

5-2- معوقات نمو التكنولوجيا المالية

تقف أمام تطور الTالتكنولوجيا المالية تحديات كثيرة منذ بدأ التحول الرقمي والاتجاه إلى التعاملات المصرفية والدفع الإلكتروني ، و يمكن ادراج أهم هذه التحديات فيما يلي:[1]

- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، حيث لا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق؛

- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛

---

[1] آفاق الاقتصاد الإقليمي، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، أكتوبر 2017، ص ص: 3- 6.

– عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع، فرغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان الآن، كان التقدم محدودا في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية؛

– إرتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية، فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها منخفض في عدة بلدان، وخدمة الإنترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة؛

– الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، فقد قام عدد قليل من البلدان بإنشاء حاضنات ومعجّلات (لبنان، مصر والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة أو إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية؛

– تشكل فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي قيودا رئيسية أما الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، فاستخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع يتطلب توافر الثقة للحد من عدم اليقين واحتواء تكاليف المعاملات، إلى جانب الترويج والمستوى التعليمي للعميل، وكذلك تعتبر فجوة الثقة كأحد الدوافع الرئيسية لزيادة التعاون على نطاق أوسع بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك؛

–اتساع مخاطر الأمن السيبراني لأن الهجمات الإلكترونية تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، تكبد خسائر مالية، والإضرار بالسمعة والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن السيبراني و المعلوماتي.

خلاصة:

تعتبر التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة في مجال القطاع المالي الذي غيّر مشهد الخدمات المالية والمصرفية والتي تعمل على توفير فرص هائلة لإحداث تحول رقمي في الخدمات المالية المقدمة ،بشكل يساعد على تطوير و تحديث الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية التقليدية و التي أضفت عليها طابع السهولة و الكفاءة و السرعة و تقريب المسافات.

تعد شركات التكنولوجيا المالية شركات ناشئة تعتمد على التكنولوجيا والبرمجيات لتقديم خدمات مالية متميزة والتي مست أساسا قطاع المدفوعات، إدارة الثروات، تحويل الأموال، سوق الإقراض والتأمين، وتعتبر منافسة قوية للمؤسسات المالية التقليدية التي هي أقل اعتمادا على هذه البرمجيات.

تواجه كل من المؤسسات المالية التقليدية و الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العديد من التحديات في مختلف المجالات لعل أهمها يكمن في التحديات القانونية و التنظيمية و محدودية الدعم المؤسسي و تراجع الثقة و مستويات الوعي المالي و التهديدات السبيرانية ،لذلك تحتاج شركات التكنولوجيا المالية إلى أن تكون قادرة على إيجاد طرق للتعامل مع هذه التغيرات كما يجب على السلطات التنظيمية و الرقابية إيجاد الحلول الكفيلة بتطوير و نمو التكنولوجيا المالية

المحور الثاني

الشمول المالي

تمهيـــــــــــد:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الهامة التي أصبحت اليوم تنال اهتمام الدول و المنظمات الدولية و صانعي السياسات الاقتصادية عبر كل دول العالم، و ذلك لما له من دور كبير وواضح في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،و قد برزت أهمية الشمول المالي من خلال ظهور المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي أصابت مختلف الطبقات الهشة من ذوي الدخل المحدود ،وبذلك ازداد اهتمام الحكومات و صانعي القرار بقضايا الشمول المالي من أجل تسهيل وصول و استخدام المنتجات المالية إلى كافة شرائح المجتمع.

أولا- مفهوم الشمول المالي

1- نشأة وتطور الشمول المالي:

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها ، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية ،وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توافرها أو سبب عدم القدرة على امتلاكها. سيتم من خلال الجدول الموالي عرض أهم المحطات التي مر بها استخدام مصطلح الشمول المالي:

الجدول رقم (2): نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي :

السنة	أهم الملامح والسمات
1993	– ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة " ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول شكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية .
1999	– استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.
	– ازدياد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، حيث التزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح . – حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة. – تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. – اعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات إليها ركيزة أمن أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك – إنشاء مؤشر عالمي يعرف بالاشتمال المالي العالي (findex global) لأكثر من 140 دولة حول العالم. – تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (A F L)
2013	– إطلاق مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية ، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. – إطلاق العديد من المؤسسات العالية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(c –GAP) ومؤسسة التمويل الدولية I) (F C برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

المصدر: ياسمينة ابراهيم سالم وهاجر يحي،متطلبات تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة بعض الدول العربية،مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 21، العدد 1،2021، ص :125

2- تعريف الشمول المالي :

التعريف الأول:عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الشمول المالي على أنه:العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة في الوقت و السعر المعقولين و بالشكل الكافي، و توسيع نطاق واسع من الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف الرفاهية المالية و الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي.[1]

التعريف الثاني: يمكن تعريف الشمول المالي على أنه : إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهشمة منها ، ومن خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير ، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم.[2]

التعريف الثالث: يعرف الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه "تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض ،و الشركات بما في ذلك أصغرها ،بإمكانية الوصول و الاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية ، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة و مستدامة من قبل مجموعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية و تنظيمية مناسبة. [3]

مما سبق يمكن تعريف الشمول المالي على أنه اتاحة مختلف الخدمات المالية لكل شرائح المجتمع بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض و الشركات بهدف تحقيق الرفاهية المالية.

---

[1] قاسمي يسمينة ومزياني محمد توفيق ، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 7، العدد 1، 2022 ص:599.

[2] بنك الجزائر المركزي، الشمول المالي، 2018، الجزائر، ص:1.

[3] صندوق النقد العربي، 2017،ص:5.

ثانيا :أهمية الشمول المالي:

تتجلى أهمية الشمول المالي من خلال ما يلي [1]

– يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار،فقد أبرزت العديد من الدراسات ، الشمول المالي يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات ، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية ، والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم.

– يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دورا مهما في التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي.فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل و الخدمات المصرفية يتمكن الأفراد و المشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة و تعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري و بالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك و الاستثمار.

– يلعب الشمول المالي دورا هاما في تدعيم الاستقرار المالي ، حيث إن اعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط،غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاع.

– الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي ، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو ،كما أن هناك عدة مخاطر للاستبعاد المالي مثل: الانخفاض العام في الادخار و الاستثمار و ارتفاع معدلات البطالة و الفقر.

– يعد دمج رواد الأعمال و أعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر ارتباطا بأسواق عالمية.

---

[1] طرشي محمد و آخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال،المجلد 1، العدد1 ،2019،ص ص:122-124.

– كما أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية ، و يزيد من فعالية السياسات الحكومية ، وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات .

– يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي .

– يمكن أن يساعد الشمول المالي و ملكية الحساب على تقليل الفساد و تثبيط التهرب الضريبي و السماح بدفعات إعانات أكثر فعالية .

– يمكن نفاذ شرائح اكبر من المواطنين للخدمات المالية و التمويل سواء كانوا أفرادا أو شركات و خاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر و الصغيرة يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي و توفير المزيد من فرص العمل و ضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فآت المجتمع وهي بدورها تساعد على تحسين المستويات المعيشية و الرفاهية للمجتمع.

– يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب المشاريع المصغرة و الصغيرة الحجم الاستفادة من الخدمات الاستشارية لهذه المؤسسات للمساعدة في استثمار رأسمالها و تنمية أعمالها.

ثالثا: أبعاد الشمول المالي:

إن أبعاد الشمول المالي تتمحور حول ثلاث مؤشرات رئيسية، تتمثل في:[1]

1– **الوصول للخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من قبل المؤسسات المالية الرسمية ،و تتطلب الوصول لمستويات معينة بهدف تحديد و تحليل العوائق المحتملة لفتح و استخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة و القرب من النقاط المصرفية: الفروع و أجهزة الصراف الآلي و غيرها. وشمل هذا المؤشر مجموعة من المقاييس أهمها عدد الحسابات المصرفية للبالغين ، بطاقات الائتمان المفتوحة ، بطاقات الخصم للبالغين ، وعدد الهواتف الذكية.

و يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية سواء في تقاريرها و غيرها.

مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية: تتمثل في الآتي:

–عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.

– عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم.

---

[1] ياسمينة ابراهيم سالم وهاجر يحي،مرجع سابق ،ص ص:127–128

– حسابات النقود الالكترونية.

– مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

– النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2– استخدام الخدمات المالية: هي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي، و يتطلب ذلك جمع بيانات حول مدى تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية: تتمثل في:

– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم/كحساب ائتمان منتظم ؛

–عدد حملة بويصلة التأمين1000 من البالغين ؛

–عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد /معاملات الدفع عبر الهاتف؛

نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل متواتر / الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية ؛

–نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛

–نسبة الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية / لديها قروض قائمة .

3– جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحد في حد ذاته ، حيث انتقل مفهوم الشمول المالي الى اهتمام الدول النامية ، فكان لبد من تحسن الوصول إلى الخدمات المالية وهو بعد غير واضح، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل : التكلفة ، وعي المستهلك ، فعالية آلية التعويض، خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية ، شفافية المنافسة، إضافة الى عوامل غير ملموسة مثل : ثقة المستهلك .

مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية: تتمثل فيما يلي:

– القدرة على تحمل التكاليف ، الراحة ، والسهولة ؛

– الشفافية ، التثقيف المالي ، حماية المستهلك؛

– المديونية ، والعوائق الائتمانية.

الشكل رقم(2) مخطط مبسط لأبعاد الشمول المالي:

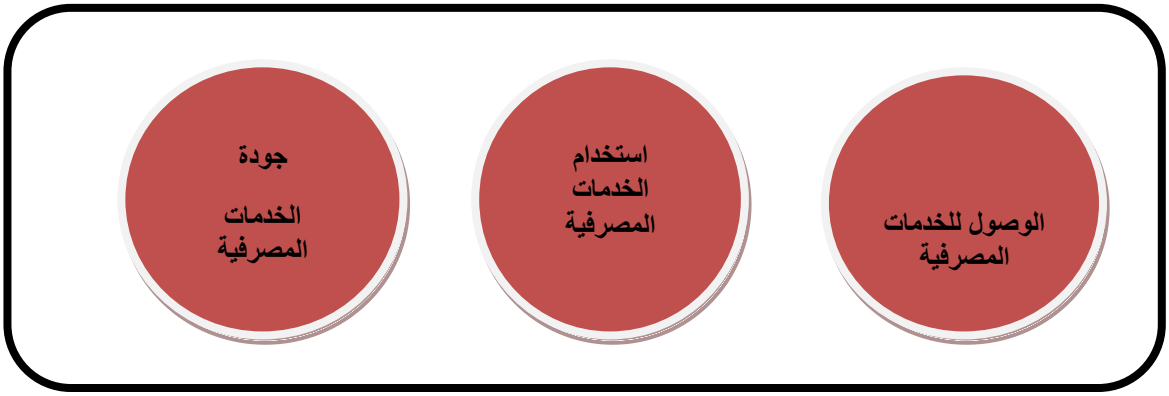

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

الجدول رقم (3): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه.

الأبعاد	مؤشرات قياسها
استخدام الحسابات المصرفية	– نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات مثل البنوك ، ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى – الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) – عدد المعاملات (الإيداع والسحب) – طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الألي –فروع البنك)
الادخار	– النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال **12** شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية . – النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال **12** شهرا الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة. – النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال **12** شهرا الماضية .
الاقتراض	– النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في **12** شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية. – النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في **12** شهرا الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.
المدفوعات	– النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في **12** شهرا الماضية. – النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال **12** شهرا الماضية . – النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في **12** شهرا الماضية.
التأمين	– النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم . – النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف)

المصدر : جلال الدين بن رجب ، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد45، 2018، ص ص:5-6.

رابعـــــــا: أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي:

تتميز التكنولوجيا المالية بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد اكبر من الأفراد الوصول إليها ، حيث لا يحصل حوالي 160 مليون نسمة أو 63% من البالغين في العام العربي على خدمات مالية رسمية ، ولا يتعامل نحو 40% من الفقراء مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف أو بعد المسافات أو المتطلبات المرهقة والمعقدة لفتح حساب مالي . كما تلعب التكنولوجيا المالية دورا مهما في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي ، من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي ، وتسهيل إتاحة مصدر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي ، من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر ، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية والتحويلات ، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود ، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة.

تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار تمكين المستبعدين ماليا ، وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لايكمن في تطوير أداة أخرى لتامين الراحة لعملاء المصارف ، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

خامسا – تحديات الشمول المالي و آليات تعزيزه:

1– تحديات الشمول المالي :

توجد العديد من المعوقات التي تحد من انتشار واتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول ، والتي تؤثر على جانبي العرض والطلب في مجال الخدمات المالية ، منها مايلي :[1]

– ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه ؛

– نقص الثقافة المالية أي ارتفاع مستوى الأمية المالية التي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية والمالية؛

– تدني مستوى دخل المواطنين بشكل لا يسمح التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛

– ارتفاع تكاليف المعاملات وانعدام الضمانات اللذان يعتبران حاجزين هامين أمام الفقراء للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي لجوئهم للائتمان البديل المقدم من القطاع المالي الغير الرسمي مثل الأهل والأصدقاء وأصحاب المحلات التجارية والمرابين؛

– الافتقار إلى بنية تحتية مالية متينة في بعض الدول منها العربية والتي تحد من فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفاءة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون حقوق الدائنين؛

– ضعف الانتشار المصرفي والذي يمنع الوصول الفعلي لنقاط خدمة الأفراد الذين يبحثون عن الخدمات المالية الرسمية خاصة في المناطق الريفية، و الأماكن التي يكون فيها عدد ماكينات الصراف الآلي قليلة أو غير ذلك من طرق الوصول إلى الحساب؛

– ضعف دور الصيرفة الإسلامية في إعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد و المشروعات الصغيرة و المتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة خاصة في الدول العربية

---

(1) بوالمرج وحيدة و كتاف شافية ، الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه : تجربة السودان أنموذجا ، المجلد 7، العدد3، 2021 ، ص:189.

و ذلك لزيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية ، إذ تشير التقديرات إلى حوالي 35 % من المشروعات الصغيرة و المتوسطة في هذه المنطقة هي خارج القطاع المصرفي؛

– غياب التصنيف المالي و القانوني المحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر خاصة في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية و بالتالي يصعب وضع إطار رقابي و إشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة و قد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر و تقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

2– آليات تعزيز الشمول المالي:

مازالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات، نذكر منها:[1]

– **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.

– **التثقيف المالي:** تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيد من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد ، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار.

– **بيئة تشريعية مواتية:** يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات ، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية

---

[1] نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول الغربية و آليات تعزيزه – دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية ،مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت ،المجلد 2، العدد2 ،2021، ص ص: 26–27.

– **رقمنـة الخـدمات الماليـة:** وجـود نظـام دفـع حـديث وامـن وفعـال مثـل نظـام الـدفع بالهـاتف النقـال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الالكتروني ، يخلق مجالا متكاملا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين ، والاستفادة من خلال خفض التكاليف و تقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مريحة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.

– **البيانـات والأبحـاث:** تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل للاستخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى، كما تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدلة لتعزيز الشمول المالي.

خلاصة:

يعد الشمول المالي العملية التي تمكن من إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهشمة منها و المتمثلة خاصة في الحسابات المصرفية والتوفير ، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين ، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية حديثة. و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

و للشمول المالي أبعاد و مرتكزات ثلاثة لا يمكن الاستغناء عليها متمثلة في الوصول للخدمات المالية و استخدام الخدمات المالية و كذا جودة هذه الخدمات.

تؤدي التكنولوجيا المالية دورا هاما في تعزيز الشمول المالي ، من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي ، وتسهيل إتاحة مصدر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي ، من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.

المحور الثالث

العملات الرقمية المركزية وتأثيراتها

تمهيـــــــــد:

مع ظهور التكنولوجيا المالية و التحولات الرقمية على البيئة المصرفية ،توجهت بعض البنوك العالمية نحو إصدار عملات رقمية مركزية من أجل تحقيق أهداف أساسية حددها بنك التسويات الدولية المتمثلة في إمكانية تحقيق الاستقرار المالي ،تعزيز درجة الشمول المالي ،تحسين كفاءة نظم الدفع وإدارة السياسة النقدية ،لذلك توجهت العديد من البنوك المركزية نحو العمل على تجسيد تعليمات بنك التسويات الدولية المتعلقة بالعملات الرقمية المركزية مركزة في ذلك على العديد من العوامل، والتي أدركت ضرورة استحداث هذه العملات في ظل التغيرات المتسارعة في مجال العمل المصرفي الرقمي خاصة مع ظهور شركات التكنولوجيا المالية المنافسة للبنوك التقليدية ،وكذلك تزايد مستويات الاعتماد على العملات الافتراضية المشفرة في تسوية المعاملات المالية والمصرفية المحلية والدولية .

أولا : مفهوم العملة الرقمية للمصارف المركزية:

1 – تعريف العملة الرقمية للمصارف المركزية:

التعريف الأول:عرفت العملة الرقمية بأنها أموال ينتجها البنك المركزي، يطلق عليها رقمية لأنها ليست نقودا مادية مثل الأوراق النقدية و العملات المعدنية، تسمح للمستخدمين بإجراء مدفوعات على أموال مخزنة على بطاقة أو هاتف أو عبر الانترنت. [1].

التعريف الثاني: عرفها بنك التسويات الدولية بكونها : شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تختلف عن الاحتياطات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية.[2]

---

[1] bank of international settlement.digital currencies and the future of the monetary system.hoover institution policy seminar.Basel.2021.

[2] بوزانة أيمن و حمدوش وفاء،العملة الرقمية للبنوك المركزية كتوجه حديث في المعاملات المالية و المصرفية، مجلة، المجلد9، العدد1 ،2023 ،ص:92.

التعريف الثالث: عرفها اتحاد المصارف العربية على أنها:عملة رقمية صادرة عن بنك مركزي، و هي شكل جديد من أشكال النقد، و يمكن اعتبارها من بين العملات الرقمية الأساسية [1].

مما سبق يمكن اعتبار العملات الرقمية المركزية شكل حديث من أشكال النقود الرقمية تنتجها البنوك المركزية تعتمد على تقنيات الكترونية في الاصدار و التعامل بها.

2 – خصائص العملة الرقمية للمصارف المركزية :

تتسم العملة الرقمية للمصارف المركزية بالعديد من الخصائص و التي تجعلها أكثر موثوقية ، أكثر استقرارا و ثباتا عبر الزمن وأكثر قبولا من طرف المتعاملين بها، و تتمثل أهم هذه المزايا فيما يلي: [2]

– **ساعات تشغيل أطول:**من المحتمل أن تكون العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، 365 يوم في السنة، على عكس أنظمة التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي.

– **زيادة المرونة التشغيلية:** من المتوقع تشغيل العملات الرقمية للبنوك المركزية بغرض الجملة على شبكة مرخصة ،بالاعتماد على عدة عقد قائمة على السحابة بدلا من اثنين إلى ثلاثة مراكز بيانات مشتركة لأنظمة التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي ،ومع ذلك يمكن للمرء أن يجادل في أن الأنظمة الحالية مرنة بالفعل ،وليست بحاجة إلى مستويات إضافية من المرونة.

– **ترميز الأصول المالية:** تبذل الصناعة المالية جهودا كبيرة لترميز الأصول المالية ، مثل الأوراق المالية مثلا: sdx أو hqlax، هذه المنصات تتطلب نقودا رمزية مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية بغرض الجملة لأغراض التسوية.

– **زيادة الضغط التنافسي على كفاءة أدوات الدفع الأخرى:** نظرا لأنه سيتم تقديم العملات الرقمية للبنوك المركزية بغرض التجزئة من حيث المبدأ ،بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة على الدافعين و المدفوع لهم ، فانه يمكن تحسن الكفاءة الإجمالية لقطاع التجزئة من خلال الضغط على الأدوات الأخرى التي سيتعين عليها

---

[1] اتحاد المصارف العربية،2021، ص:22.

[2] Girasino;M.CBDC in the broad context of national payments system development.in N.B.botti, the near future of central bank digital currencies :risk and opportunities for the Global economy end society.bern:peter lazg AG, 2021,P24.

تسويق خصائصها الأخرى ومزاياها يبقى أن نرى كيف سيتم تصميم ميزات العملات الرقمية للبنوك المركزية.

– تمثل العملات الرقمية المركزية نظاما أكثر صرامة لمكافحة غسيل الأموال.

– تعتبر العملات الرقمية المركزية طريقة أسهل لقياس التداول الحقيقي للنقد.

– لدى العملات الرقمية المركزية القدرة على جذب شرائح السكان المحرومة لزيادة الشمول المالي.

بالإضافة إلى المزايا المذكورة سابقا هناك مزايا أخرى عامة تتسم بها العملات الرقمية المركزية أهمها: السرية والخصوصية، المرونة وقابليتها للتطوير، الأمان و سهولة الوصول إليها.

ثانيا – مبررات توجه البنوك المركزية نحو العملات الرقمية:

أشارت دراسة بنك التسويات الدولية إلى أن البنوك المركزية تدرس إمكانية إصدار عملات رقمية لتحقيق جملة من الدوافع أهمها :[1]

– **تعزيز مستويات الشمول المالي:** يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال العملات الرقمية المركزية عن طريق الرقمنة ، تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، توسيع الاقتصاد الرقمي،تعزيز كفاءة المدفوعات الرقمية و تقليل تكلفة المعاملات.

كما يمكن للعملات الرقمية للبنوك المركزية أن تعمل على توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تحقيق دافعين أساسيين هما:

– **الدافع الأول:** إذا كانت تكلفة استخدام هذه العملات غير مرتفعة،فقد تكون بمثابة وسيلة التبادل الأكثر سهولة و الأقل كلفة و الأكثر استمرارية،فهي تشكل حلا لعمليات الدفع و التسديد
و التحويل للأفراد و المؤسسات في المناطق الريفية و النائية.

– **الدافع الثاني:** يمكن أن تشكل العملات الرقمية المركزية بديلا مناسبا لعمليات الدفع النقدي بالنسبة إلى المواطنين الذين لا يتعاملون مع البنوك،لا سيما أولئك الذين يتلقون أو يحتفظون أو ينفقون التحويلات

[1] بوزانة أيمن و حمدوش وفاء،مرجع سابق،ص ص:95– 96 .

محليا و دوليا ،فضلا عن الأجور غير المنتظمة و من شأن ذلك أن يعزز الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي لجميع الأفراد و المؤسسات.

– **ضمان الاستقرار المالي:** يفضل العملاء استخدام هذه العملات كبديل منظم و مستقر و أكثر أمانا من الأصول المشفرة الخاصة،مما سيزيد من سيطرة البنوك المركزية و رقابتها ، ويقلل التعرض لمخاطر الأصول المشفرة المرتبطة بالاستقرار المالي و حماية العملاء و تحقيق النزاهة المالية.

– **زيادة كفاءة نظم المدفوعات و سلامتها:**إذا كانت البنوك المركزية ستؤمن بنفسها البنية التحتية للدفع، لن تكون إدارة الحسابات النقدية مكلفة لأن الحسابات ستخصص فقط لتسديد المدفوعات ،و لا يمكن الحصول على ائتمانات ،و سيتم إطلاق جميع المعاملات الكترونيا و قد يكون هذا الخيار أقل تكلفة بالنسبة للبنوك المركزية من عمليات تحرير و طبع و إدارة الأموال النقدية،و سيتمكن العملاء من استخدام منصات الخدمات المصرفية المتاحة لهم عبر الإنترنت لبدء المعاملات من حساباتهم المالية لدى البنك المركزي، و يمكن للبنوك التجارية الاستمرار في توفير الودائع المصرفية ،فضلا عن الائتمانات و القروض.

– **زيادة كفاءة السياسة النقدية:** يرى بنك التسويات الدولية أن العملات الرقمية المركزية يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة قنوات انتقال السياسة النقدية ، إضافة إلى تمكين البنوك المركزية في الدول المتقدمة من التغلب على مشكلة عدم القدرة على تقليل الحد الأدنى لأسعار الفائدة ، مما يسمح بتحفيز جانب الطلب ،كما تساهم العملات الرقمية المركزية في زيادة فعالية السياسة النقدية في حال انتهجت البنوك المركزية سياسة رفع كلفة الاحتفاظ بالنقد.

– **ظهور العملات المشفرة:** إن ظهور العملات المشفرة ابتداء من سنة 2009 و تنامي الاهتمام بها خلال السنوات الأخيرة، وضع سلطة البنوك المركزية على المحك، كما وجدت الحكومات نفسها أمام منافسة شديدة من عملات خاصة،غير خاضعة لأي طرف. [1]

[1] عثمان عثمانية و وداد بن قيراط ، موقع العملات للبنوك المركزية من العملات المشفرة و العملات المستقرة– اليوان الرقمي أنموذجا، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد7،العدد2، 2022 ، ص:341.

ثالثا- مخاطر إصدار العملات الرقمية المركزية:

رغم المزايا التي يتيحها إصدار العملات الرقمية المركزية ألا أنها تنطوي على العديد من المخاطر،من أهمها:[1]

- يمكن أن ينعكس إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي سلبيا على الوساطة المصرفية بسبب منافستها للودائع المصرفية ،وذلك عند السماح للأفراد والشركات بسحب ودائعهم من المصارف التجارية لإيداعها كعملات رقمية في البنوك المركزية ،مما يؤدي إلى تراجع الودائع البنكية وهو ما يدفع البنوك التجارية التي تتقيد قدرتها على الإقراض إلى البحث عن مصادر تمويلية بديلة ،مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على **القروض** والعمولات المصرفية لتعويض الارتفاع في التكاليف ، لتصبح البنوك المركزية بسبب ذلك الملاذ الأول للإقراض.

- التأثير السلبي على الاستقرار المالي في حالة التعرض لأزمة مالية ،حيث تؤدي حالة الذعر لتحويل الأعوان الاقتصاديين لودائعهم لدى البنوك التجارية إلى عملات رقمية لدى البنك المركزي.

- زيادة مخاطر الأمن الالكتروني التي من شانها المساس بأنظمة المعلومات للبنك المركزي في ظل تركيز بيانات الدفع لجميع المستخدمين في قاعدة بيانات مركزية ،بالإضافة إلى تزايد مخاطر العمليات المالية المشبوهة مثل الاحتيال ،التهرب الضريبي ،تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- التأثير على السياسة النقدية و المالية في المدى الطويل و ذلك ما ينعكس على النظام المالي وعلى السياسة النقدية واليات انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي ودور القطاع المصرفي ، وهو ما يستدعي توسيع نطاق نماذج التحليل المالي والاقتصادي ، وتحليل السيناريوهات لتقييم انعكاسات إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية على أداء السياسة النقدية و الاستقرار المالي.[2]

---

[1] جلول شرارة و ليلى أسمهان بقبق،العملات الرقمية المركزية: تحديات و متطلبات الدينار الجزائري في ظل القانون النقدي و المصرفي 23- 09، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية،المجلد6، العدد2، 2023،ص ص: 1098- 1099.

[2] هبة عبد المنعم، واقع و آفاق إصدار العملات الرقمية، موجز السياسات ، العدد11، صندوق النقد العربي،2020،ص:7.

رابعا: الآثار الاقتصادية المحتملة للعملات الرقمية المركزية:

إن اعتماد البنوك المركزية للعملات الرقمية يمكن أن يخلق العديد من الآثار على العديد من الجوانب الاقتصادية، ويمكن إدراج البعض منها كما يلي: [1]

– **التأثير على آلية الدفع:** من المحتمل أن يزيد طرح العملات الرقمية المركزية إلى زيادة كفاءة نظام الدفع بحيث يصبح أكثر تقنية وتطورا ، وأكثر رقابة ، بالإضافة إلى تحسين فاعلية تكاليف الدفع باعتبار أن تكلفة المدفوعات الالكترونية أقل بكثير من تكلفة المدفوعات النقدية ،إلا أنه يؤثر سلبا على مداخيل البنوك من وسائل الدفع بالإضافة إلى التقليل من حوافز الاستثمار في الابتكار وتطوير الخدمات المالية.

- **التأثير على البنوك التجارية:** قد يكون للعملات الرقمية المركزية تأثير محتمل على البنوك سواء في ظروف الاستقرار أو في ظروف الاضطرابات،ففي الأولى فأنه في حالة انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية إلى أقل من أسعار الفائدة على العملة الرقمية فإنه يتم تحويل الودائع المصرفية إلى العملة الرقمية و هو ما يؤدي إلى انخفاض ودائع البنوك التجارية ما يجعلها تتجه إلى التمويل من المؤسسات الأخرى وكنتيجة لذلك انخفاض أرباح البنوك التجارية.أما في الحالة الثانية فقد تصبح مستويات الودائع المصرفية متقلبة مما يجعل خطر السحب كبير و يؤدي ذلك إلى شدة الاضطرابات.

– **التأثير على نشاط البنك المركزي:** على الرغم من أن البنك المركزي هو من يختص بإصدار العملات الرقمية إلا أنه قد يتأثر بها ،ويمكن توضيح ذلك كما يلي:[2]

– **انخفاض عوائد البنك المركزي:** من أهم الآثار الناتجة عن إصدار العملات الرقمية هو انخفاض عوائد البنك المركزي مقارنة بعوائد إصدار النقود التقليدية، لكن هذا قد يحل من خلال التحكم في حركة الودائع المصرفية و معدل الفائدة.

---

[1] عشري محمد علي، العملة الرقمية للبنوك المركزية و آثارها المحتملة، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، المجلد5 ،العدد 3، 2020، ص ص: 431-437.

[2] محمد لعناني و عزوز مناصرة ، أثر إصدار البنك المركزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي ، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 20، العدد 2، 2020، ص ص:346-347.

– **زيادة رقابة و إشراف البنك المركزي:**إن إصدار البنك المركزي للعملات الرقمية يمنح له التحكم في رقابة المنظومة المصرفية بطريقة سهلة لأنه يعتمد على دفتر حسابات واحد ،تسجل فيه التعاملات المالية آليا ،و ذلك بالاعتماد على البرامج الحاسوبية و الأساليب الالكترونية.

– **ميزانية البنك المركزي:** إن تحول الودائع إلى أنظمة العملات الرقمية المركزية يؤدي إلى زيادة ضغط ميزانية البنك المركزي من جانب الخصوم نتيجة مركزية الحسابات و الإقبال المتزايد على الإيداع المركزي.

– **التأثير على الاستقرار المالي:** في حالة كون نظام العملات الرقمية المركزية يستهدف الجمهور للاستخدام في الأغراض العامة و يعمل على زيادة الفوائد فأن امتلاك العملات الرقمية سيصبح مهم جدا ، كما يشجع جمهور العملاء على نقل أموالهم من الحسابات البنكية إلى الحسابات الرقمية بالبنوك المركزية ، وبالتالي تتأثر البنوك التجارية و تصبح تعاني من ضعف تمويل التجزئة ما يجعلها تبحث عن البديل في التمويل من المؤسسات المالية الأخرى و الذي يؤثر على مستوى أرباحها سلبا ما يزيد من مخاطر الاستقرار المالي.

– **التأثير على السياسة النقدية:**يبرز دور العملة الرقمية المركزية في التقليل من قيد الحد الأدنى الصفري بشكل فعال دون إلغاء النقد التقليدي في حالة مواجهة قيد الحد الأدنى الصفري مستقبلا،فالاستعمال الواسع لهذه العملة يشجع العناصر الاقتصادية على التخلي عن أكبر فئات الأوراق النقدية،م الاحتفاظ بالفئات النقدية الأصغر لزيادة متوسط تكلفة الاحتفاظ بالنقود و بالتالي إتاحة الفرصة أمام أسعار الفائدة السلبية.و بالتالي سيزيد من قدرة البنك المركزي على استخدام السياسات النقدية التقليدية دون اللجوء إلى سياسات التيسير الكمي و يعزز من مساءلته أمام المسؤولين و الجمهور و يدعم استقلاليته.

خلاصة:

تعتبر العملات الرقمية المركزية أحد أهم مفرزات التكنولوجيا المالية ،كما أصبحت هذه العملات واقعا ملموسا لا رجعة عنه بسبب ظهور و انتشار العملات الالكترونية الأخرى التي لها من الميزات ما يشكل تهديدا واضحا على استقرار النظام النقدي و الاقتصادي عبر دول العالم ككل.

تتمتع العملات الرقمية المركزية بالعديد من المزايا و الخصائص لعل أهمها يكمن في السرية والخصوصية، المرونة وقابليتها للتطوير، الأمان و سهولة الوصول إليها.كما تتعرض لعديد المخاطر كانعكاس إصدارها سلبيا على الوساطة المصرفية بسبب المنافسة، و تأثيرها السلبي على الاستقرار المالي في حالة التعرض للأزمات، بالإضافة إلى زيادة مخاطر الأمن الالكتروني الذي من شأنه المساس بأنظمة المعلومات للبنك المركزي.

إن اعتماد البنوك المركزية للعملات الرقمية يمكن أن يخلق العديد من الآثار الاقتصادية التي تنعكس خاصة على آلية الدفع و على نشاط البنوك التجارية بالإضافة إلى انعكاسها على نشاط البنك المركزي و على الاستقرار المالي و السياسة النقدية.لذلك فان إصدار العملات الرقمية من طرف البنوك المركزية يتطلب تهيئة المناخ المناسب و تصميم نموذج مناسب للاقتصاد ،كما يتطلب إيجاد حلول للتحديات التي تواجه هذه العملة.

المحور الرابع

العملات الرقمية المشفرة

تمهيد :

تعتبر العملات الرقمية المشفرة إحدى نوازل العصر المتعلقة بالنقود، حيث بدأ العديد من الاقتصاديين بتسليط الضوء على هذه النازلة ، لما لاقته من إقبال كبير لدى أصحاب الاختصاص والمتعاملين على حد سواء في العديد من الدول،كونها ابتكارا رقميا ليست لها جهة رقابية مركزية وثورة معلوماتية يتوقع منها توفير العديد من الخصائص والميزات بما يتناسب وعصر السرعة ، و هذا ما جعلها تحظى بالاهتمام العالمي لما لها من مزايا كسرعة الانتشار و زيادة قيمتها في وقت قصير.

أولا- مفهوم العملات الرقمية المشفرة:

1- تعريف العملات الرقمية المشفرة:

التعريف الأول: هي نظام يستخدم التشفير للسماح بانشاء و تحويل و تبادل وحدات دفع رقمية بطريقة لا مركزية و موزعة. [1]

التعريف الثاني: و عرفت بأنها: عملة رقمية افتراضية ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي منتجة بواسطة برامج حاسوبية ، ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية ، يتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى وتلقى قبولا اختياريا لدى المتعاملين فيها.[2]

التعريف الثالث: يعرفها البنك المركزي الأروبي بأنها: عملة افتراضية غير منظمة يصدرها مطوروها و يسيطرون عليها ، و يستخدمها أعضاء مجتمع افتراضي محدد.[3]

و يمكن تعريف العملات الرقمية المشفرة على أنها تمثيل رقمي افتراضي غير منظم و غير صادرة عن بنك مركزي أو هيئة عامة تستخدم من طرف مجتمع افتراضي محدد.

---

[1] Eli Dourado,J.B.cryptocurrency.the new palgrave dictionary of economics,2014,p.1

[2] بن عوالي الجيلالي و بشرى بلمشري، المحاسبة عن العملات الافتراضية: نماذج مقترحة،مجلة االبحوث في العلوم المالية و المحاسبية ،المجلد5، العدد1، 2020 ،ص: 165.

[3] بريش رابح و سنوساوي فاطمة، تأثير التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية :البتكوين نموذجا،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد6، العدد2، 2022،ص:478.

2- مزايا العملة المشفرة:

من أهم مزايا التي تتسم بها العملة الرقمية المشفرة ، والتي تزيد من قبول المتعاملين لها ، ما يلي :[1]

2-1 – الرسوم المنخفضة: تتميز هذه العملة بأن المتعامل فيها لا يدفع فيها مصاريف النقل و التحويل مثل ما هو ساري عليه العمل في معاملات العملات التقليدية،لذلك نجد غياب الوسطاء بين الزبون و التجار لنقل الأموال،لأن رمز العملة ينتقل من محفظة المشتري إلى محفظة البائع عبر عملية الند للند.

2-2 – السرعة و الخصوصية والسرية: عمليات البيع و الشراء لا يتم مراقبتها أو التدخل فيها، و هذا أمر ايجابي لمن يريد الخصوصية و بالتالي فهي تقلل من سيطرة الحكومات و البنوك ،حيث يمكن نقلها بحرية دون المرور بهيئة رقابية أو بنك.

2-3 – العالمية: هذه العملة لا ترتبط بموقع جغرافي محدد فيمكن التعامل معها و كأنها عملة محلية، لأنها موجودة على مستوى دول العالم و لا تخضع لسيطرة أي دولة ولا يمكن مصادرتها.

2-4 – الشفافية: عمليات البيع و الشراء تكون جميعها معلنة و معروفة لدى جميع المستخدمين دون معرفة هوية المتعاملين لأنها ترتكز على برنامج يقوم بتخزين أي عملية يتم القيام بها ،فإذا كان شخص ما يمتلك محفظة العملات المشفرة ،فيمكن لأي شخص آخر أن يعرف عدد المعاملات التي يمتلكها صاحب المحفظة ، وعدد المعاملات التي تمت من خلالها حيث يشاهد الجميع و بشفافية تامة حركة تنقل العملة بين المحافظ دون معرفة هوية مالكها.

2-5 – الأمان: تعتبر تقنية التشفير المستخدم واحدة من أهم الطرق التي تضفي صفة الأمان على العملات المشفرة و تجعل عملية تزويرها صعبة و عملية استنساخها مستحيلة، كما يمكن للمستخدمين تشغيل ممارسات الأمان لحماية أموالهم أو استخدام مزودي خدمة لتوفير الأمان ضد السرقة،فهي تتميز بسجل أمان قوي.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين العملات الرقمية والعملات المشفرة:

---

[1] Nick king.the get done in An hour Guide to crypto-currencies.North Carolina:createspace independent publishing platform.2018.pp:7-8.

1 – من حيث جهة الإصدار: تصدر العملات الرقمية عبر تقنية التشفير والتعدين ولا تنسب لأي سلطة نقدية ، في حين أن العملات الرقمية تصدر إما من قبل البنوك المركزية أو مؤسسات مختصة في ذلك تحت سلطة ورقابة السلطات النقدية في كل بلد .

2 – من حيث المحدودية: بالنسبة للنقود فإن عمليات إصدارها غير محدودة ، في حين أن العملات المشفرة محدودة بعدد تشفيرات معينة فعلى سبيل المثال لن يتجاوز البتكوين 21 مليون وحدة.

3 – من حيث درجة التذبذب: العملات المشفرة أكثر تذبذبا من العملات الرقمية لأنها غير مركزية وتخضع لقوى العرض والطلب ول يمكن التدخل وحماية قيمتها عكس العملات الرقمية.

والجدول الموالي يوضح أهم الفروقات بين العملات الرقمية المركزية و العملات المشفرة.

الجدول رقم(04) : أهم الفروقات بين العملات الرقمية المركزية والعملات المشفرة

العملات المشفرة	العملات الرقمية المركزية
تصدر عن شركات وجهات خاصة	صادرة عن البنوك المركزية
محظورة قانونيا في بعض الدول مثل الجزائر	مسموح بها قانونيا
تستخدم في أنشطة غير قانونية أحيانا	تستخدم في عمليات البيع والشراء
يتم الحصول عليها عن طريق التعدين	يتم الحصول عليها عن طريق السياسة النقدية للدولة
تتسم بوجود سقف نهائي لعدد الوحدات المصدرة	غير محدودة الإصدار
شديدة التقلب	أكثر أمانا وأقل تقلبا

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على ماسبق.

ثالثا- أهم العملات الرقمية المشفرة:

من أهم العملات الرقمية المشفرة التي انتشرت في العالم نذكر ما يلي:[1]

1- عملة البتكوين: تعتبر عملة البتكوين من أهم العملات المشفرة، فهي عملة افتراضية ظهرت عام 2009 من قبل شخص مجهول أطلق على نفسه"ساكوشي ناكاموتو"، و نشأت البتكوين عبر عملية حاسوبية معقدة،ثم جرت مراقبتها بعد ذلك من جانب شبكة من الحواسيب عبر العالم.

2- عملة الليتكوين: هي ثاني العملات الافتراضية المشفرة ظهورا بعد البتكوين ،تم إطلاقها عام 2011 وبرنامجه كبرنامج البتكوين مفتوح المصدر،و الاختلاف بين العملتين يتمثل في كون المعاملات في الليتكوين تتم بشكل أسرع من البتكوين، ويتمثل الاختلاف الثاني في الحد الأقصى لعرض العملة حيث يبلغ عدد القطع المصدرة لعملة الليتكوين 84 مليون قطعة،أما البتكوين فيبلغ عدده21 مليون قطعة.

3- عملة الريبل: تم إطلاق الريبل عام 2012،و هو نظام يمكن من تسوية المدفوعات عبر الحدود في وقت وجيز و بشفافية كبيرة و بأقل التكاليف و عملة الريبل لا تتطلب التعدين، و يعتبر الريبل ثالث عملة مشفرة عبر العالم من حيث القيمة السوقية الإجمالية.

4- عملة الايثيريوم: يعد الايثريوم عملة مشفرة و منصة برمجية لا مركزية تمكن من إنشاء العقود الذكية و التطبيقات اللامركزية تمكن من إنشاء العقود الذكية و التطبيقات اللامركزية،و تشغيلها دون أي توقف أو احتيال أو سيطرة أو تدخل من طرف ثالث،يتم تشغيل التطبيقات الموجودة على الايثريوم على رمز التشفير المميز الخاص بالمنصة "إيثر"و تعتبر هذه المنصة وسيلة للتنقل عبر العملة المشفرة ويسعى إليها في الغالب المطورين لهذه العملة.

رابعا: الآثار الاقتصادية المترتبة على استخدام العملات الرقمية المشفرة:

---

[1] بن معتوق صابر، تحديات التعامل بالعملات المشفرة- البتكوين نموذجا، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية،المجلد3،العدد2، 2020، ص ص:90-91.

نظرا لدور النقود الرقمية في التبادل التجاري الدولي ، وبخاصة في المعاملات المالية ، ولأنها أصبحت واقعا معيشيا ومؤثرا في الساحة الدولية سينتج عنه عدد من الآثار الاقتصادية المختلفة السلبية منها والايجابية،

وسيتم توضيح ذلك كما يلي: [1]

1 – الأثر على عرض النقود:

من المتوقع أنه في حال نجاح وانتشار العملات الرقمية ، فإنها ستؤثر بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية الآتية :

1-1- العرض الكلي للنقود: على المستوى الدولي،لأنها تتيح تبادل إضافية على المستوى الدولي إضافة للموجود في الساحة والمصدر من قبل دول العالم ، والمتمثل في العملات الورقية المتداولة وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم العالمي.

1-2 – توليد النقود: ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة النقود الرقمية وآلية تبادلها (مع أنها افتراضية فقط) لاتتيح إمكانية توليد النقود ، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لأخر ومن محفظة لأخرى.

1-3 – حجم النقود داخل الاقتصاد: حيث يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي ، ولأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود ، فسينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد وهي غير مأخوذة في الحسبان عند اتخاذ السياسات النقدية.

2 – الأثر على السياسة النقدية والسياسة المالية:مع ظهور النقود وانتشارها،فقد تفاوتت أراء المتخصصين الاقتصاديين حول الأثر المتوقع لهذه النقود على السياسة النقدية و على السياسة المالية.

2-1- الأثر على السياسة النقدية: بناءا على نشاط المستخدمين في عملية التعدين هذه العملات لإنشاء عملات جديدة فان عرضها محدد و لا يمكن تغيير من طرف أية سلطة مركزية ،ما يسبب مشكلة للبنوك

[1] عبد الله الباحوث، النقود الافتراضية: مفهومها و أنواعها وآثارها الاقتصادية،المجلة العالمية للاقتصاد و التجارة،العدد1 ،2017،ص ص:48-49.

المركزية لأن سياستها لا تؤثر على العملة الرقمية المشفرة بشكل فعال ،و هذا ما قد يفقد ها السيطرة على العرض النقدي و بالتالي عجزها في تنظيم التضخم و الحفاظ على استقرار الأسعار.

2-2- الأثر على السياسة المالية: من المتوقع أن يكون للنقود الرقمية المشفرة أثرا ملموسا على السياسة المالية ،عن طريق تأثيرها على حجم الرادات الضريبية المتوقعة،وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات و التبادلات التجارية التي تتم عبر الانترنت، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي و الجمركي و يعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي. وخاصة على قدرة البنوك المركزية في إدارة و استخدام أدوات السياسة النقدية، ومدى فاعليتها في إحداث الآثار المطلوبة.وأيضا للنقود أثرا ملموسا على السياسة المالية ، عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة.

3 – التأثير على الأسواق: يمتد أثر العملات الرقمية على الأسواق المالية من خلال :[1]

3-1- التأثير على استقرار نظم المدفوعات و الأسواق المالية:من المتوقع أنه في حال انتشار النقود الرقمية و زيادة أهميتها الاقتصادية بحيث تصبح الآلية الرئيسة لتسوية المدفوعات ، وبخاصة التبادلات الدولية ، ومع نمو وتطور التجارة الإلكترونية فإن حجم النقود في الاقتصاد سيتعذر تحديده ، وذلك نتيجة لعدم خضوع هذه النقود لإشراف مباشر من قبل السلطات النقدية ، الأمر الذي يؤثر سلبا في الأجل الطويل على آلية سير نظم المدفوعات ، وهذا بالتبعية يؤثر على استقرار الأسواق المالية، كما أن ذلك سيساهم أيضا في عدم دقة قياس معدلات دوران النقود .

3-2- اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي: مع تزايد التعاملات المالية بالنقود الرقمية تتزايد الهوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يتم فيه إيجاد وتبادل السلع والخدمات ، وبين الاقتصاد المالي الذي تباع وتشترى فيه المنتجات المالية لغرض رئيسي ، وهو الربح المالي فقط من فروقات الأسعار ، وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم النقود في الاقتصاد المالي فوق حجمها في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة.

---

[1] عبد المالك توبي و منصف شرقي، أثر العملات الرقمية على مستقبل المعاملات المالية: البتكوين نموذجا،مجلة الاقتصاد الصناعي،المجلد 11،العدد1، 2021، ص ص :192-193.

خامسا: مشاكل العملات الرقمية المشفرة:

تتعرض العملات الرقمية إلى العديد من المشاكل تتعلق بالجانب الاقتصادي و التقني و القانوني و سنتطرق إليها كما يلي:

1 – المشاكل الاقتصادية:

تتمثل المشاكل الاقتصادية للعملات الافتراضية فيما يلي[1]

– عدم القدرة على التحكم بالمعروض النقدي إلا بتوافق جماعي من قبل مجتمع المتعاملين والمنقبين عنها، وفي هذا من مخاطر انفلات الانضباط، ما يفضي بالفشل في أداء وظيفة هذه العملات.

– عدم الاستقرار الناشئ عن اختلاف نظرات الناس والحكومات اتجاهها ،باختلاف التوقعات وأخبار السوق ، والذي يؤدي إلى هبوط أسعارها وتذبذبه بشكل كبير ، وهو ما يعرف بالفقاعة.

– حدوث مشكلة الانكماش في حال بلوغ هذه العملات مرتبة النقد الأصيل أو التابعي في مجتمع ما ، حيث ترتفع قيمة الوحدة بارتفاع الطلب عليها لندرتها ، مما يسبب انخفاضا حادا في الأسعار وميلا للاحتفاظ بالنقود مما يخفض الميل نحو الاستثمار.

2– المشاكل التقنية:

وفقا لمصادر متعددة من خبراء التقنية ، من المشكلات التقنية تواجهها العملات الرقمية المشفرة مايلي:[2]

– إشارة خبراء الأمن الشبكي لاحتمالية اختراق هذه العملات وسرقتها من المحافظ الإلكترونية، وقد حصلت عدة حوادث قرصنة موثقة.

– إمكانية فقدان مبالغ ضخمة عند الخطأ في التحويل أو فقدان كلمة المرور الخاصة بالمحفظة الإلكترونية وعدم إمكانية استردادها.

– استهلاكها كميات هائلة من الكهرباء مقابل عدد محدود من العمليات.

3 – المشاكل القانونية:

من المشكلات القانونية التي تواجهها العملات الرقمية المشفرة ما يلي:[1]

---

[1] منير ماهر وآخرون، التوجه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكوين نموذجا، مجلة بيت المشورة، العدد8 ،2018 ص:8.

[2] عبد المالك توبي و منصف شرقي، مرجع سايق،ص ص:188– 189 .

– عدم وجود جهة مركزية تنظم هذا العمل وعدم وجود جهة يحتكم إليها لفض النزاع في حال اختلال موازين العدل بين الجهات أي ظرف مستقبلا.

– عدم الاعتراف بها كنقود قانونية وبالتالي لا تتمتع بخاصية الإبراء التي تهم المتعاملين داخل أي مجتمع ومن قبيل ذلك منع بعض الحكومات التعامل بها لمخاطرها المرتفعة.

– عدم وجود تشريعات منظمة لهذا العمل ومقننة له وخاصة في أسواق المال، وصعوبة ضبط ذلك ومواكبته نظرا لسرعة التغيرات في قطاع التكنولوجيا، وعدم امتلاك القانونيين للأدوات اللازمة للتقنيين.

– عدم حلها لمشكلة الخصوصية، ومشكلة استيراد الحقوق عند ضياعها كما حدث في مرات سابقة.

خلاصة:

[1] منير ماهر وآخرون، مرجع سابق،ص:10.

تعتبر العملات الرقمية المشفرة من النوازل في مجال المعاملات المالية التي بدأت بالظهور و الانتشار بشكل واسع في الآونة الأخيرة تصدرها جهات غير حكومية (شركات ناشئة أو أفراد) ، ولاقت قبولا واسعا من حيث الاستعمال لأنها عملة تمتاز برسوم منخفضة و بسرعة في أداء المعاملات ، ناهيك عن تمتعها بالخصوصية و السرية و العالمية وتحقق مستوى عال من الأمان.

من أشهر العملات المشفرة البتكوين و الليتكوين و الريبل و الايثريوم و يختلف حجم إصدار كل عملة عن الأخرى.كما تتطلب بعضها عملية التعدين عن غيرها.و تختلف هذه العملات كلها عن العملات المركزية من حيث جهة إصدارها ، ومحدودية إصدارها و درجة تذبذبها.

إن التوسع في استخدام العملات المشفرة سينتج عنه العديد من الآثار الاقتصادية المختلفة سواء على عرض النقود أو على السياسة النقدية و المالية، بالإضافة إلى التأثير على الأسواق المالية.كما قد يخلق الكثير من المشاكل الاقتصادية و التقنية و القانونية ،ينبغي على الدول المستخدمة لهذا النوع من العملات أن تتجاوز هذه التحديات من أجل الاستفادة منها في تسهيل المعاملات العابرة للحدود.

المحور الخامس

المصارف الإسلامية

تمهيـــــــــد:

تعتبر المصارف الإسلامية من أهم المؤسسات المكونة للصناعة المالية الإسلامية وأصبحت هذه المصارف في ظل متطلبات الوقائع الاقتصادية الحديثة ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا، و مع تزايد الدور الذي تقوم به البنوك التجارية ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية ومع ظهورها أصبح لها دورا بارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية و غير الإسلامية. وقد عرفت المصارف الإسلامية انتشارا كبيرا في العالم الإسلامي وغير الإسلامي، ليحقق بذلك حلم الكثير من المتعاملين الذين طالما شعروا بحرج مع تعاملهم بالفائدة الربوية.و قد وضع المصرف الإسلامي لنفسه منهجا في التمويل يختلف عن غيره من المؤسسات التقليدية ،و ذلك انطلاقا من الخصائص و المبادئ التي ينفرد بها.

أولا: تعريف المصارف الإسلامية:

التعريف الأول: هي مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الربحية الملائمة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

التعريف الثاني: عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي المصارف الإسلامية على أنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"[2].

التعريف الثالث: عرفت المصارف الإسلامية من طرف لجنة خبراء التنظيم في المصارف الإسلامية على أنها "مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المصرف الإسلامي"[3].

---

[1] أشرف محمد دوابه، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2012م، ص: 13.

[2] محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، دار المسيرة،عمان ، ط1، 2008 ،ص: 110.

[3] إبراهيم جاسم جبار الياسري، إشكالية تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2009م، ص: 80.

مما سبق يمكننا تقديم تعريف للمصارف الإسلامية وهي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تقوم بجذب الموارد النقدية وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق الربح والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

ثانيا: خصائص المصارف الإسلامية.

تتمثل أهم الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية فيما يلي:[1]

1.استبعاد التعامل بسعر الفائدة: قيمة ما يمتاز به المصرف الإسلامي أنه لا يتعامل بالربا أخذا وعطاءا لأن الإسلام يحرم من المعاملات الربا، لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[2]. كما تشكل خاصية استبعاد الفوائد من معاملات البنوك الإسلامية المعلم الرئيسي لها، وتجعل وجودها متسقا مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي وتصبح أنشطتها بروح راسية ودوافع عقائدية تجعل القائمين عليها يستشعرون دائما أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح فحسب ،بل هو إضافة إلى ذلك أسلوب من أساليب الجهاد في حمل عبء الرسالة والإعداد لحماية الأمة من مباشرة أعمال منافية للأصول الشرعية.

2. توجيه الجهد نحو الاستثمار الحلال: يركز المصرف الإسلامي نشاطه على تمويل المشروعات على أساس نظام المشاركة كمصدر لتحقيق العائد وهو عائد غير مؤكد ويختلف عن الطبيعة الإقراضية الأخرى في المصارف الأخرى، وكذلك يهتم البنك الإسلامي عند توجيه تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة بأن يخدم أهداف التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته يبتعد عن تمويل مشروعات أخرى تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

3. **الخاصية التنموية للمصارف الإسلامية:** من السمات الرئيسية أيضا والمتميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع فهي تبذل أقصى اهتمامها وجهدها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من المدخرات غير المستخدمة (المجمدة) استنادا إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم

---

[1] نوال بيراز، تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الاسلامية – دراسة حالة سلامة للتامينات الجزائر – ، أطروحة دكتوراه علوم ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ،2019-2020، ص ص:144-145.

[2] سورة البقرة، الآية: 275.

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1]. وأيضا تتجه البنوك الإسلامية في جهدها نحو توفير التمويل اللازم للأنشطة الأكثر نفعا وأهمية للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى ومن ثم للاقتصاد ككل.

4. الخاصية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: تقوم المصارف الإسلامية على أساس اجتماعي، حيث يعتبر النشاط الاجتماعي من المجالات غير التقليدية التي استطاعت المصارف الإسلامية أن يكون لها دورا بارزا فيه، فهي تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال توزيع استثماراتها المباشرة وغير المباشرة بين مختلف القطاعات وتأخذ بعين الاعتبار عند دراستها الجدوى الاقتصادية والعائد الاجتماعي على حساب العائد المادي، حيث تفضل المشاريع التي تلبي الاحتياجات التمويلية للفقراء أولا، ولا يمول البنك الإسلامي الأنشطة الضارة بالمجتمع لأنه ملتزم بأحكام الإسلام والتي تحرم كل ضار وخبيث.

ثالثا: أهداف المصارف الإسلامية و أهميتها.

1-أهداف المصارف الإسلامية

يمكن توضيح أهم أهداف المصرف الإسلامي فيما يلي :[2]

- تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تعبئة المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت من قبل أصحابها، أو تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة والذي يمثل اكتناز الموارد وعدم استخدامها ومن ثم عدم الانتفاع منها، وبالتالي فإن هدف المصرف الإسلامي هو تجميع أكبر قدر من الموارد والمدخرات، بما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية وبما يحقق نفعا لأصحابها وللمصرف، ومن ثم انتفاع المجتمع والاقتصاد ككل.

- استثمار الأموال، حيث يسعى المصرف الإسلامي إلى تدعيم عمليات الاستثمار في النشاط الاقتصادي من خلال تجنيد كل من خبراته وإمكانياته الاقتصادية والفنية في مقابل عمل الدراسات اللازمة للعديد من المشروعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك توظيف أكبر قدر من الموارد المتاحة لديه في تقديم التمويل اللازم لتلك المشروعات سواء عن طريق الاستثمار المباشر، أو بالمشاركة مع كل

---

[1] سورة التوبة، الآية: 34.

[2] عماد غزازى، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2010م، ص ص: 27 – 28.

من يرغب من الأفراد والهيئات في القيام بنشاط استثماري على أساس نظام المشاركة في الربح أو الخسارة.

– تحقيق ربح مناسب ومشروع من أعمالها ونشاطاتها، سواء للمساهمين في المصرف الإسلامي أو لأصحاب الحسابات و الذين يحتفظون بمدخراتهم في حساباتهم لدى هذا المصرف، أو المتعالمين معها من مستخدمي الموارد التمويلية التي يوفرها لهم المصرف الإسلامي، وبالصيغ المتعددة التي يتم فيها هذا التمويل.

– توفير العديد من الخدمات المصرفية المتنوعة لعملائه، على أساس استبعاد الفائدة وبما ييسر معاملاتهم الاقتصادية، ونشر الوعي المصرفي بين الأفراد بهدف المساهمة في النهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

– العمل من أجل الوصول إلى تحقيق سلامة وقوة المركز المالي للمصرف الإسلامي، بالشكل الذي يجعله قادرا على زيادة قدرته وعلى زيادة حصته في السوق المرتبط بها،

بزيادة قدرته على تجميع الموارد، وعلى استخدامها، والتوسع في خدماته بالشكل الذي يوفر نفعا أكبر للمساهمين المتعاملين والاقتصاد ككل.

– يقوم المصرف الإسلامي بتقديم الخدمات الاجتماعية، والتي تسهم في خدمة المجتمع، وتطويره، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والأنشطة التي تحقق النفع الاجتماعي العام، وخدمة أفراده وبالذات الأكثر حاجة منهم، أي الأقل دخلا من خلال القروض الحسنة، وكذلك من خلال قبوله تحصيل أموال الزكاة ممن يريدون إخراجها، واستخدامها في الأوجه المخصصة لها مثل تقديم هذه الأموال في المساعدات المالية للمحتاجين، وإنفاق هذه الأموال في مصارفها الشرعية مما يعود بالنفع على الكثير من أفراد المجتمع، وتحقيق أهداف التكافل الاجتماعي بين هؤلاء الأفراد.

2- أهمية المصارف الإسلامية

تكمن أهمية المصارف الإسلامية فيما يلي:[1]

[1] محمود حسن الوان، أساسيات العمل المصرفي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص ص: 95- 99.

– تشجيع الادخار للاستثمار، وذلك بتشجيع المستثمر الصغير والكبير على القصة في الإنفاق والاتجاه إلى توظيف الأموال في حسابات المشروعات الاستثمارية وتكوين رؤوس الأموال اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية.

– توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي في البلدان الإسلامية في القطاعات المختلفة مما يساعد على دوران عجلة التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة نقدية رشيدة لتنظيم كمية النقود المعروضة ولتنظيم العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الداخل والخارج.

– تطهير المعاملات المصرفية من كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وان تقدم للأمة الإسلامية العون.

– العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على المواد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

– إيجاد مجتمع متكافل يتحقق فيه الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي مما يخلق الجو المناسب لسير عمليات التنمية الاقتصادية.

– تخليص النظام المصرفي من الربا ونظام الفوائد الذي يؤدي إلى التضخم والارتباك الاقتصادي مما يساعد على تحقيق الاستقرار النقدي اللازم لعملية التنمية.[1]

رابعا: وظائف و أنواع المصارف الإسلامية

1- وظائف المصارف الاسلامية: تقوم المصارف الإسلامية في عالمنا المعاصر بتقديم العديد من الوظائف المتعددة والمتمثلة في الآتي: [2]

1-1- أنشطة مصرفية بحتة لا تتطلب تمويلا: فهي بعيدة عن التعامل بالفائدة ويندرج تحت نشاط الخدمات البنكية هذه ما يلي:

– قبول الودائع بالعملة الملية والعملات الأجنبية في حساب الائتمان والحسابات تحت الطلب.

---

[1] ميس محمد طناطرة، إدارة مصرف إسلامي، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007-2008، ص: 8.

[2] عادل رزق، الضوابط الشرعية أنقدت البنوك الإسلامية من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، المنتجات المصرفية وأهم الاستراتجيات المستخدمة في البنوك، مجلة الدراسات المالية المصرفية، المجلد9، العدد1، 2011م، ص :6.

– قبول الممتلكات، حسابات الاستثمار المشترك عن طريق حسابات التوفير وحسابات لأجل وحسابات الاستثمار المخصص وصرف الشيكات وتحصيل الأوراق التجارية وإصدار الحوالات وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار الكفالات وخطابات الضمان.

– إدارة الممتلكات والقيام بدور الوصي المختار لإدارة التركات.

– تقديم الخدمات الاستثمارية وإدارة محافظ العملاء.

1-2- أنشطة التكافل الاجتماعي: والتي تتطلب تمويلا، إلاّ أن ذلك يتم بدون فوائد على هذه الأنشطة وتتمثل في:

– تجميع الزكاة من مساهمي البنك وأصحاب الاستثمار لديه.

– صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية.

– إدارة أموال الزكاة واستثمارها لحين صرفها لمستحقيها.

– صرف القروض الحسنة لمن يستحقها مع مراعاة أنه في حالة عدم القدرة على السداد فنظرة ميسرة.

1-3- أنشطة استثمارية باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار: ولعل هذه الأنشطة تمثل عصب عمل البنوك الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار، ويندرج تحت هذه الأنشطة: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجار، المساهمة في الشركة، تأسيس الشركات و الاستثمار المباشر.

2- أنواع المصارف الإسلامية:

يمكن تقسيم المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي :[1]

2-1- وفقا للنطاق الجغرافي للنشاط: تقسم إلى مصارف محلية النشاط ومصارف دولية النشاط:

2-1-1- مصارف إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من المصارف التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج النطاق الجغرافي.

2-1-2- مصارف إسلامية دولية النشاط: هي ذلك النوع من المصارف والتي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

2-2- وفقا للمجال الوظيفي: يمكن التفرقة بين عدة أنواع من المصارف الإسلامية كما يلي:

---

[1] محسن أحمد الخضري، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 1999، ص ص: 18- 19.

2-2-1- مصارف إسلامية صناعية: وهي تلك المصارف التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.

2-2-2- مصارف إسلامية زراعية: هي تلك المصارف التي يغلب على توظيفاتها النشاط الزراعي، باعتبار أن لديه المعرفة والدراية لهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

2-2-3- مصارف الادخار والاستثمار الإسلامي: تعمل هذه المصارف وفق نطاقين هما:

- نطاق مصارف الادخار وصناديق الادخار، وتكون مهمة هذه الأخيرة تجميع المدخرات بهدف تعبئة الفائض النفسي لدى الأفراد.

- نطاق المصارف الاستثمارية، و التي تقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري، والتي من خلاله يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوافرة، ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

2-2-4- مصارف التجارة الخارجية الإسلامية: تعمل هذه المصارف على زيادة التبادل التجاري بين الدول، كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها المقاطعات الإنتاجية في الدول الإسلامية، من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسين جودة الإنتاج.

2-3- وفقا لحجم النشاط: تقسم المصارف الإسلامية وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

2-3-1- مصارف إسلامية صغيرة الحجم: هي مصارف محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي، والمعاملات البنكية التي يحتاجها السوق المحلي فقط، وتعمل على جميع المدخرات وتقديم تمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات.

2-3-2- مصارف إسلامية متوسطة الحجم: هي مصارف ذات طابع قومي وتكون أكبر حجما في النشاط وأكبر من حيث الزبائن وأكثر اتساعا في المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

2-3-3- مصارف إسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها البعض "بنوك الدرجة الأولى"، وهي مصارف يمكن لها التأثير على السوق النقدي والبنكي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق.

2-4- وفقا للإستراتيجية المستخدمة: يمكن تقسيمها حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

2-4-1- مصارف إسلامية قائدة ورائدة: هي مصارف تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير المصرفية والتحديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات البنكية.

2-4-2- مصارف إسلامية مقلدة وتابعة: تقوم هذه المصارف على إستراتيجية التقليد، إذ أنها تنتظر جهود المصارف الأخرى في مجال تطبيق النظم البنكية المتقدمة التي توصلت إليها، فإن أثبتت ربحيتها وكفاءتها سارعت هذه المصارف إلى تقليدها وتقييم خدمات بنكية مشابهة لها.

2-4-3- مصارف إسلامية حذرة ومحدودة النشاط: تعتمد هذه المصارف على إستراتيجية التكميش "الرشادة البنكية"، والتي تقوم على تقديم خدمات بنكية التي تثبت ربحيتها فعلا، وتتسم هذه المصارف بالحذر الشديد على عدم استخدامه في تمويل أي نشاط يحتمل مخاطرة مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

2-5- وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: يتم تقسيمها وفقا لهذا الأساس إلى نوعين هما:

2-5-1- مصارف إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: هي مصارف تنشأ خصيصا من اجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سوا كانوا طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات البنكية الكبرى أو العادية والمحددة.

2-5-2- مصارف إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والمصارف الإسلامية العادية: هذا النوع من المصارف لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من اجل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته إلى المصارف الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.

خامسا: مصادر الأموال وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

1-مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

1-1- المصادر الداخلية:

وتشمل المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية المصادر التالية:

1-1-1- رأس المال: يشمل رأس المال كل ما يقدمه المساهمون من مبالغ مالية مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، ويستخدم في اقتناء الأصول الثابتة لبداية نشاط المصرف، ويمكن أن تطرأ عليه تغيرات، إما بالزيادة أو النقصان خلال الفترة التي يمارس حينها المصرف أنشطته.

ويشترط في رأس المال أن يكون مدفوعا بالكامل دون أن تكون هناك حصص مستحقة في ذمة أصحابها، على عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة للمصارف التقليدية أين يمكن لرأس المال المدفوع أن يكون من رأس المال المصرح به، على أن يبقى ذلك الجزء دين على بعض الشركاء.[1]

1-1-2- الاحتياطات: يقصد بالاحتياطات تلك الأرباح المتحققة من أعمال البنك غير الموزعة، وتعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وهي جزء من حقوق ملكية المساهمين كونها بالأصل تمثل أرباحا كان يجب أن توزع عليهم.

وتجد الاحتياطات في البنوك الإسلامية مشروعيتها في وجوب الحفاظ على راس المال كاملا وتعويضه في حالة الخسارة من الأرباح المحتجزة، ومعروف أيضا في الفقه الإسلامي أنه لا ربح بعد سلامة رأس المال، ولهذا قرر الفقهاء أن الربح وقاية لرأس المال وانه جابر له من الخسران الذي قد يلحق به.[2]

1-1-3- المخصصات: يحتجز قسم منها لمقابلة النقص في الموجودات أو هبوط قيمة الأوراق المالية وقد يحصل المصرف على موارد إضافية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمينات المودعة من قبل الزبائن كغطاء عن الاعتمادات المفتوحة، أو كغطاء من خطابات الضمان وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.[3]

1-2- المصادر الخارجية:

وتشمل المصادر الخارجية الأموال في المصارف الإسلامية على:

1-2-1- ودائع تحت الطلب:

الودائع تحت الطلب لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وإنما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة المصارف بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد، تعد الأرباح المحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين

---

[1] أمال لعشي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص: 24.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 176.

[3] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،2014، ص 178.

وليس من حق أصحاب الودائع نظرا لأن المصرف ضامن لرد حق هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيق للقاعدة الشرعية (الخراج بالضمان).[1]

1-2-2- الودائع الادخارية:

يقوم هذا النوع من الودائع في البنوك الإسلامية بفتح حسابات لدفع المدخرين الصغار على التعامل معها، واعتبرها البعض بأنها مثل الحسابات الجارية للمودع السحب منها ما شاء وفي أي وقت، ما عدا إذا اتفق مع البنك على أن يأخذ هذا الأخير أمواله بناءا على المضاربة وهي تأخذ نصيبها من مردودية الاستثمارات التي يباشرها البنك.

إن الودائع الادخارية لدى البنوك الإسلامية قد تكون أيضا عامة أو مخصصة وتأخذ هذه الأخيرة شكل الادخار وتسجل البنوك الإسلامية كل عملية تهم الحسابات الادخارية في دفتر يقدم لكل مودع عند فتح الحساب يدعى دفتر التوفير أو دفتر الادخار.[2]

1-2-3- الودائع الاستثمارية: وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية، بغرض الحصول على أرباح، نتيجة قيام المصرف باستثمار تلك الأموال، وتخضع تلك الأموال للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، وتعد هذه الودائع أهم صدر من مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

وتأخذ ودائع الاستثمار صورة عقد مضاربة بين أصحاب هذه الأموال (المودعين) وبين المصارف الإسلامية، تقوم المصارف بموجب هذا العقد باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها تلك المصارف، ويجب أن تعدد هذه النسبة مقدما في العقد وتعد هذه النسبة عائد العمل للمصرف كالمضارب في أمواله.[3]

2- صيغ التمويل في المصارف الإسلامية :

2-1- صيغة التمويل بالمضاربة:

تعد صيغة المضاربة من أهم أساليب الاستثمار المهمة في النظام الإسلامي المعاصر إذ أن هذه الصيغة تتميز بكفاءة عالية وتعمل على تجميع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها.

والمضاربة هي شراكة بين العامل ورأس المال يتفقان على اقتسام الأرباح عند تحقيقها بنسبة محددة أما في حالة الخسارة فيخسر العامل جهده ويخسر صاحب رأس المال ماله.

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع،- عمان، ط1، 2010، ص: 96.

[2] خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، الجزائر، ص: 85.

[3] نعيم نمر داوود، البنوك الاسلامية في الاقتصاد الاسلامي ،دار البداية،عمان،الأردن،ط1، 2012، ص ص: 163- 164.

إن نجاح عقد المضاربة بوصفه بديلا عن النظام الربوي التقليدي في تنمية جميع المفاصل الاقتصادية مرتبط أساس بتعزيز عامل الثقة بين الأطراف الثلاثة.[1]

2-2- صيغة التمويل بالمشاركة:

هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها في مشاريع، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معا، ومن ثم يتحمل جزءا من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص وتنوع المشاركة إلى عدة أنواع أهمها المشاركة المتناقصة، المشاركة الثابتة، المشاركة المتغيرة.[2]

- **المشاركة الثابتة (طويلة الأجل):** هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريك في ملكية هذا المشروع وشريك كذلك في كل ما ينتج من ربح أو خسارة نسبة متفق عليها.

- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

- **المشاركة المتغيرة:** هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تأخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.[3]

2-3- صيغة التمويل بالمرابحة:

تعتبر صيغة المرابحة من بين الأساليب التمويلية الأكثر استخداما من طرف المصارف الإسلامية، فالمرابحة هي بيع سلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم للعاقدين.

وتتم خطوات المرابحة في المصارف الإسلامية على النحو التالي: [4]

- يتقدم العميل للمصرف بطلب شراء سلعة يحدد مواصفاتها الكاملة.
- يقوم المصرف بدراسة الطلب المقدم إليه وفي حالة الموافقة على شراء السلعة لنفسه إذا لم تكن موجودة لديه يوضح للعميل الثمن الذي سيشتري به السلعة.
- يقوم المصرف بإبرام عقد وعد مع العميل.

---

[1] حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية ، دار اليازوري،الأردن،2011، ص ص: 45-48.

[2] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014-2015، ص: 51.

[3] خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الجناديرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط1 ،2016، ص ص: 72-73.

[4] أمال لعمش، مرجع سابق، ص ص: 54-55.

– يشتري المصرف بعد ذلك السلعة لنفسه طبقا للمواصفات المطلوبة ويتملكها.

– بعد تملك المصرف للسلعة واستلامها يقوم بتحرير عقد البيع بينه وبين العميل حيث تسري أثاره طبعا لأحكام البيوع في الشريعة الإسلامية.

2-4- صيغة التمويل بالسلَمْ:

السلَمْ عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا، والآخر يستلم سلعة آجلة فهو بيع سلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد ومن الشروط المكملة للسلَمْ نجد: [1]

– اشترط الفقهاء جنس المسلم فيه، إذا كان مما يعرف بالجنس كالحنطة أو الشعير أو غيرها.

– اشترطوا قدر المسلَمْ فيه ويتم ذلك بالكيل والوزن.

– أم يكون المسلم فيه دين في الذمة، إذ لا يجوز السلم فيما لا يثبت في الذمة كالعقارات.

– أن يكون المسلّم فيه عام الوجود عند حلول الأجل.

– أن يتم تسليم رأس المال في مجلس العقد حتى لا يؤدي غير ذلك إلى الوقوع في بيع المؤجل بالمؤجل الذي ورد النهي عنه.

2-5- صيغة التمويل بالإستصناع:

هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل ويقال للمشتري (مستصنع) الشيء وللبائع (صانع) وللشيء (مصنوع) وهو عقد يشبه السلَمْ لأنه بيع معدوم وأن الشيء المصنوع ملتزم عند العقد في ذمة الصانع، ولكنه يفترق عنه من حيث أنه لا يجب فيه تعجيل الثمن، ولا يكون المصنوع مما يوجد في الأسواق.

ويشبه الإجارة ولكنه يفترق عنها من حيث أن الصانع يصنع مادة الشيء المصنوع من ماله ومن شروط عقد الاستصناع: [2]

– بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته فلابد من أن يكون معلوما.

– أن يكون مما يجري فيه تعامل الناس من أواني وأحذية وأمتعة الدواب ونحوها، ولا يجوز الاستصناع في الثياب لعدم تعامل الناس به.

وهذا الشرط يصح في زمانهم وأعرافهم لأنه مبني على العرف والزمان، ولكن في زماننا يصح الاستصناع بما تعارف الناس عليه واحتاجوه في حياتهم.

---

[1] مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2012 ص ص: 284-288.

[2] أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، ط1،2010، **ص ص:** 50-51.

– ألا يكون فيه أجل فإن حدد أجل التسليم المصنوع انقلب العقد سلَماً.

2-6- صيغة التمويل بالإجارة:

من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم والإجارة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة ومن شروطها: [1]

– يجب أن تكون السلعة المؤجرة من السلع المباح استعمالها.

– يجب أن تكون السلعة من الأصول ذات المنفعة.

– يمكن أن ينتهي عقد الإجارة بإرجاع السلعة إلى المؤجر، أو أن يمتلكها المستأجر في نهاية العقد.

– يجب تحديد المدة التي سيتم إيجار السلعة فيها، وتحديد المبلغ الذي سيستحق المؤجر.

– يحق للمؤجر مطالبة المستأجر التعويض عن الأضرار التي قد تلحق بالسلعة المؤجرة.

– تستحق الأجرة المتفق عليها فور تأجير السلعة.

ومن أنواع الإجارة: الإجارة المنتهية بالتمليك والتأجير التمويلي و التأجير التشغيلي.

سادسا: أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية :

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية بعض التحديات الواجب معالجتها لضمان قوة واستقرار هذه الصناعة، وبحيث تصبح بمنأى عن الهزات والخدمات كتلك التي شهدتها الصناعة المصرفية التقليدية منذ عام 2008، ومن أهم هذه التحديات نجد: [2]

1- ضرورة توافر التقارب والتنسيق المشترك بين كافة الجهات الرقابية التي تتواجد فيها الصناعة المصرفية الإسلامية، من أجل المحافظة على استقرار هذه الصناعة، وهذا يتأتى من توحيد المعايير وتطبيقها على كافة أشكال العمل المصرفي الإسلامي.

2- العمل على إيجاد البنية اللازمة للتعامل مع موضوع إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية.

تحظى البنوك التقليدية بميزة اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض في حال الحاجة إلى السيولة، في حين لا تحظى البنوك الإسلامية بهذا التسهيل، كما وأن البنوك الإسلامية تودع أموالها لدى المصارف المركزية دون تقاضي أي عائد وهذا الأمر يمكن أن يكون من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية وتكون المصارف غير قادرة على إدارة السيولة لديها.

---

[1] خلفان أحمد عيسى، مرجع سابق، ص ص: 174-178.

[2] إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، أبو ظبي، الإمارات، صندوق النقد العربي،2013، ص ص: 37-38.

3- تعتبر الصناعة المصرفية صناعة متغيرة ومتطورة وبالتالي تحتاج لكوادر مؤهلة للتعامل مع التطورات وتكون قادرة على الارتقاء بها إلى مستويات مرتفعة وهذا يتطلب التنسيق والتعاون بين معاهد التدريب في الدول التي تتواجد بها المصارف الإسلامية.

4- التوافق على بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمور الشرعية، ضرورة توحيد المفاهيم المتعلقة بقضايا الشريعة حتى لا يكون هناك اختلاف في التفسير بين مختلف السلطات الرقابية، لذلك لابد من إيجاد التوافق والتوحيد بين مختلف السلطات الرقابية التي تعمل بها الصناعة المصرفية لضمان الاتساق في التفسير على كافة القضايا التي تواجه الصناعة المصرفية.

5- العمل على تطوير مؤشرات السلامة الكلية التي تضمن سلامة الصناعة المصرفية والتي تساعد على مراقبة أداء هذه المصارف، مما يساعد على الاستقرار المالي.

6- ضرورة العمل على إيجاد مؤسسات تصنيف للمصارف الإسلامية قادرة على التعامل مع التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية وفي نفس الوقت العمل على إجراء تصنيف شامل لكافة القضايا التي تتعلق بالمخاطر التي تكمن في عمل البنوك الإسلامية.

.

خلاصة:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تقوم بجذب الموارد النقدية وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق الربح والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا،كما تعتمد في ممارسة عملها على استبعاد التعامل بالربا و كذا توجيه الاستثمارات في الطرق الحلال، ناهيك عن اهتمامها بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد و المؤسسات، و يهدف المصرف الإسلامي أساسا إلى تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد، وتعبئة طاقة رأس المال في المجتمع، بهدف تحقيق استخدام أفضل للموارد المالية،من خلال تعبئة المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع، وبالتالي فإن هدف المصرف الإسلامي هو تجميع أكبر قدر من الموارد والمدخرات، بما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية وبما يحقق نفعا لأصحابها وللمصرف، ومن ثم انتفاع المجتمع والاقتصاد ككل.

كما تعد المصارف الإسلامية أحد أهم المؤسسات المانحة للتمويل من خلال تقديمها للعديد من الخدمات المصرفية التي تتضح في شكل صيغ أو عقود استثمارية كالمضاربة و المشاركة و السلم و الاستصناع و غيرها.و رغم ما تشهده المصارف الإسلامية اليوم من تطورات فإنها ما تزال تعاني من عراقيل تكبح جماح تطورها،من ذلك البيئة التي تعمل فيها و كذا عدم القدرة على التكييف الصحيح لبعض معاملاتها .و بالرغم من ذلك بقيت المصارف الإسلامية ملاذا لعدد كبير من الأفراد و المؤسسات لما تقدمه من خدمات و تمويلات بعيدة عن الربا.

المحور السادس

المسؤولية الإجتماعية في المصارف الإسلامية

تمهيـــد:

إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الأعمال يعبر عن مدى الترابط والتكامل أو التباين ما بين الأخلاق والقيم ومبادئ العدالة والإنصاف من جهة والاقتصاد والمال والأعمال من جهة أخرى حيث تعتبر المؤسسات جزءا من المجتمع، وليست كيانا مستقلا ومنفصلا، وعليها أن تضحي بمصلحتها حيث تكمن أسباب وجود واستمرار المؤسسات وأنشطتها في المجتمع، وهو مصدر وعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المستوعب لمنتجات المؤسسة من السلع والخدمات.

وتأسيسا على ذلك تطبق المصارف الإسلامية "المسؤولية الاجتماعية "والتي غالبا ما تتم ممارستها لها من خلال أهداف واستراتجيات واضحة وصريحة تتبناها المصارف منذ إنشائها، حيث تسعى إلى تحقيق الربح وهذا حتى يكتب لها الديمومة والاستمرار من جهة وإرضاء لمساهميها من جهة أخرى، وفي الوقت ذاته تعظيم العائد الاجتماعي لأنشطتها المختلفة وفقا لأساليب مستوحاة من الشريعة الإسلامية، وذلك مراعاة لحاجات ورغبات العاملين والمتعاملين والمجتمع بكافة عناصره مما يحملها مسؤولية اجتماعية تقتضي منها ممارسة بعض الأعمال والقيام ببعض الخدمات التي تتجاوب وطموحات وآمال المجتمع.

أولا- مدخل للمسؤولية الاجتماعية:

1- نشأة وتعريف المسؤولية الإجتماعية

1-1- نشأة المسؤولية الإجتماعية :

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل واضح في منتصف التسعينات من القرن العشرين، ومنذ ذلك التاريخ وهي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية ويرجع غالبية الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي.

ثم أصبحت مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، كما أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، بضرورة التزام كافة المنظمات والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد.

ثم ظهرت دراسات الجمعية العمومية للمحاسبين، وجمعية المحاسبين الأمريكية للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فعالية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

وكانت هذه الاتجاهات هي المنطلق الأساسي لنشر الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي والمحاسبي في بقية دول العالم فقد طالبو مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا منظمة الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية، أما في فرنسا فقد نادت بضرورة إلزام المنظمات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها.[1]

1-2- تعريف المسؤولية الاجتماعية

-**التعريف الأول:** عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها تصرف المنظمة على نحو يتسم بالمسؤولية و المسائلة ، ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية ، ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفون و العملاء و الأجيال القادمة.[2]

- **التعريف الثاني:** كما عرف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالسلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة وفي الوقت الذي يستخدم فيه مفهوم المسؤولية الاجتماعية في كثير من المؤسسات الذي لا يشمل مبادئ تحفيز الهمم فقط بل كذلك العمليات نضم الإدارة والتكنولوجيا والنتائج والآثار الملموسة في أصحاب المصلحة.[3]

-**التعريف الثالث:** وعرفت المنظمة العالمية للمعايير (إيزو) المسؤولية الاجتماعية بأنها ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح

---

[1] عبد الناصر طلب الزيود وآخرون، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 10، العدد 2، 2014، ص ص: 7-8.

[2] حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد90، 2010، ص:4.

[3] ضيافي نوال ،المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010 ، ص: 20.

نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين، والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنظمة.[1]

مما سبق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام وواجب المؤسسة بهدف خدمة الاقتصاد و التنمية معا عن طريق الاهتمام بالأطراف الداخلية للمؤسسة كالعاملين، والأطراف الخارجية كأفراد المجتمع والبيئة معا، لتحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة.

2- أهمية المسؤولية الإجتماعية

تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية كما يلي: [2]

2-1- بالنسبة للمؤسسة:

- تحقيق المردود المادي و الأداء المتطور والقبول الاجتماعي مع المجتمع وغيرها.
- زيادة الفوائد الاستثمارية والأرباح.
- استقطاب العمالة المميزة والاحتفاظ بها، زيادة إنتاجية العاملين وكسب رضاهم وتحقيق ولائهم.
- تشكيل صورة ذهنية ايجابية عامة لدى أكبر عدد ممكن من العملاء وضمان ولائهم للمؤسسة.
- تحسين علاقات المؤسسة مع عناصر البيئة الخارجية.

2-2- بالنسبة للمجتمع:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لسيطرة مفاهيم العدالة والمساواة وتكافئ الفرص وانتشار ثقافة تنظيمية رائدة على قاعدة المسؤولية الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع، كالمساعدة في حل مشاكل البطالة والفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة المداخيل والتعويضات للعاملين وعليه تحسين مستوى المعيشة.
- تحقيق التفاعل والترابط الايجابي بين المؤسسة ومؤسسات المجتمع الأهلي كوسيط
- من خلال هذه النقاط الأساسية تبين لنا الأهمية الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية كوسيط أساسي ومهم يربط بين المؤسسة وأفرادها وأفراد المجتمع ككل لأنها تلعب دور مهم في تفاعل كلا من المؤسسة

---

[1] عقون شراف وآخرون ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية،مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد 12،جامعة باجي مختار، 2017، ص: 350.

[2] سميرة لغويل ونوال زمالي، المسؤولية الاجتماعية المفهوم، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، 2016، ص ص: 303-304.

والبيئة التي تعمل بها فبالنسبة للمؤسسة يعود عليها بالفوائد والأرباح وبالنسبة للمؤسسة يكون بالحد من الآفات الاجتماعية الموجودة في المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ودفع عجلة التنمية بكافة أشكالها ليصبح المجتمع واعيا بماله من واجبات و حقوق.

3- أسباب بروز المسؤولية الإجتماعية:

توجد العديد من الأسباب الهامة التي أدت الى ظهور المسؤولية الاجتماعية، نذكر منها ما يلي :[1]

- ✓ **3-1- العولمة:** تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت ترتكز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، أنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، أو بأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد.
- ✓ **3-2- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي يكلف المنظمة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.
- ✓ **3-3- الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة.
- ✓ **3-4- التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أدوات المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال العادي. وبالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، إذ أصبح لازما على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقا من المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق.

---

[1] يحياوي نعيمة، نماذج عن بعض الشركات العالمية والإسلامية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية، مجلة المالية و الأسواق، المجلد2،العدد1، 2015 ،ص ص: 40-41.

✓ **4- أبعاد المسؤولية الإجتماعية:**

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الآتي:

4-1- البعد البيئي: يجب على الشركة أن تتعامل مع الآثار البيئية الناتجة عن عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات وتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي تنعكس سلبا على تمتع البلد وأجياله القادمة، وعلى الشركة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة باستعمال المعايير المعينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المميز وبالتالي تتمكن من تحسين أدائها البيئي، ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل الشركة أن تكون شاملة ومثبتة وموثوقة ومعمول بها.[1]

4-2- البعد الاقتصادي: تعنس الاستدامة والاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية.[2]

4-3- البعد القانوني: هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام وواجب قانوني أي أن المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة يجب أن تكون متدفقة ومتطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة إلى جانب سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الربحية [3].

4-4- البعد الاجتماعي: المبدأ الأساسي في هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين وأفراد المجتمع، وذلك من خلال إسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية، وهذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة وازدهارها وتحسين صورتها أمام المجتمع.

4-5- البعد الأخلاقي: تتمثل المسؤولية الأخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها ومهامها بإتباع الأسس والقواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط، العادات والتقاليد واحترام الثقافات الأساسية والفرعية دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته.

---

[1] يوسف نجم، أهمية المسؤولية الاجتماعية في جذب الزبائن في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، ص ص: 26-27.

[2] مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص:95.

[3] سميرة لغويل ونوال زمالي، مرجع سابق، ص ص: 304-305.

5- مبادئ المسؤولية الإجتماعية

تقوم المسؤولية الاجتماعية على مبادئ هامة تتمثل فيما يلي: [1]

5-1- الاستدامة: تخص الاستدامة بالآثار التي تشركها التصرفات التي تحصل بالوقت الحاضر على الخيارات المتاحة في المستقبل، حيث أن الموارد التي تستغل في الوقت الحاضر لن تكون متاحة للاستخدام مستقبلا، وذلك بسبب الكمية المحدودة من هذه الموارد، وفقا لذلك تتطلب الاستدامة قيام المجتمع بإعادة إنتاج الموارد المستخدمة من جديد هذا يمكن أن يعرف بقدرة تحمل النظام البيئي والمعبر عنها بنموذج المدخلات والمخرجات لاستهلاك الموارد.

5-2- المسائلة :تعني المسائلة اعتراف المؤسسة بآثار أعمالها على البيئة الخارجية بالإضافة إلى البيئة الداخلية للمنظمة، وبالتالي من المفترض أن تتحمل مسؤولية هذه الآثار يتضمن هذا المفهوم أيضا قياس هذه الآثار داخل وخارج المنظمة ومن ثم كتابة التقارير التي توضحها وتوفيرها لكافة الأطراف المتأثرة بها فيهم أصحاب المصالح الخارجين، هذا يتضمن الاعتراف أن المنظمة جزء من الشبكة الاجتماعية أوسع ولديها مسؤوليات اتجاه كل هذه الشبكة وليس فقط اتجاه ملاك المنظمة، بجانب قبول هذه المسؤولية يجب أن تعترف المنظمة أن أصحاب المصالح الخارجيين يملكون القدرة اللازمة للتأثير على الطريقة التي تعمل بها، وبهذا تستوجب المسائلة تطوير مقاييس كمية مناسبة للأداء البيئي والاجتماعي للمنظمة وتوثيق النتائج التي تبنت هذا الأداء وتوضيح أعمال المنظمة بالكامل.

5-3- الشفافية : تعني الشفافية الوسائل التي يمكن من خلالها التعرف على الآثار الخارجية لأعمال المؤسسة من خلال تقاريرها، وأن الحقائق المتعلقة بهذه الآثار ظاهرة في هذه التقارير ومتاحة لكافة مستخدمي المعلومات، تعتبر الشفافية مهمة جدا للأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات لأنها تفتقر لتفاصيل والمعرفة الخلفية المتوفرة لدى الأطراف الموجودة داخل المنظمة، ويمكن أن ترى الشفافية على أنها تالية للمبدأين السابقين، وجزء من اعتراف المنظمة بمسؤوليتها عن الآثار الخارجية لأفعالها.

5-4- السلوك الاخلاقي: يقصد من هذا المبدأ أن تتصف المؤسسة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات ويبنى سلوكها على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة

---

[1] قدري إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سنة 2014-2016، ص ص: 45-46.

والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية، وينبغي على المنشأة أن تعمل بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة وضع وتحديد قيمتها ومبادئها الجوهرية ووضع هياكل حكومية تساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل المنشأة في تفاعلاتها مع الآخرين وتحديد وتطبيق معايير السلوك الأخلاقية التي تتلائم مع غرضها وأنشطتها.

5-5- احترام مصالح الأطراف المعنية :يقصد من هذا المبدأ أن تحترم المؤسسة وتضع في اعتبارها وتتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية على الرغم من أن أهداف المنشأة قد تكون مقصورة على مصالح مالكيها أو أعضائها أو عملائها أو عناصرها الأساسية، إلا أن الأفراد أو الجماعات الأخرى يجوز أن يكون لهم حقوق ومطالب معنية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار هؤلاء الأفراد ويشكلون سويا الأطراف المعنية للمؤسسة.

5-6- أحترام السيادة القانون: يقصد من هذا المبدأ أن المؤسسة ينبغي أن توافق على احترامها لسيادة القانون بشكل إلزامي، كما يقصد بسيادة القانون هيمنته، بحيث أنه لا يحق لأي فرد أو منشأة أن يكون فوق القانون.

5-7- احترام المعايير الدولية للسلوك:يقصد هذا المبدأ أن المؤسسة ينبغي أن تحترم المعايير الدولية لسلوك مع الالتزام بمبدأ احترام سيادة القانون وفي المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع أو البيئة ينبغي على المنشأة أن تسعى جاهدة إلى احترام المعايير الدولية للسلوك.

5-8- احترام حقوق الانسان:يقصد بهذا المبدأ أن المؤسسة ينبغي أن تحترم حقوق الإنسان، وينبغي أن تعترف بأهمية هذه الحقوق وعموميتها.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

التعريف الأول: يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية بأنها التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو بخارجه بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن والعدالة والاهتمام بمصالح مختلف الفئات.[1]

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،الإدارة الإستراتيجية في المصارف الإسلامية،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،جدة.

التعريف الثاني: وتعرف المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية على أنها: التزام تعبدي أخلاقيا يقوم على أثره القائمون على إدارة البنوك الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك بهدف رضا الله – سبحانه وتعالى– والمساهمة في إيجاد التكافل و التعاون والتقدم والوعي الاجتماعي وفي تحقيق التنمية المستدامة. [1]

مما سبق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية على أنها أخلاقي بالمشاركة في البرامج و الانشطة و الممارسات الاجتماعية بهدف تحقيق رضا الله – سبحانه و تعالى– من جهة، و رفاهية المجتمع من ناحية أخرى.

2– أهمية المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية:

تعد قيمة المسؤولية الاجتماعية من أهم القيم التي يجب أن تحرص عليها البنوك الإسلامية و يجب أن يسلكها الفرد طوال حياته،إن اختلال قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد يعد من أخطر ما يهدد الأفراد و المجتمع،و يعمل على نشر الأنانية و السلبية بين أفرادها و المسؤولية الاجتماعية كقيمة لا تعمل منفردة أو بمعزل عن القيم الأخرى،بل ترتبط بقيم ايجابية أخرى مثل العطاء، التضحية و التعاون مع أفراد المجتمع.

و يمكن إيجاز أهمية المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الآتي: [2]

– زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع و إيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد و الفئات المختلفة؛

– تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من المسؤولية الاجتماعية؛

– تحسين نوعية الحياة في المجتمع؛

– تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد و المجموعات و المنظمات؛

---

[1] محمد عياش صالح، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية:طبيعتها و أهميتها،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،البنك الإسلامي للتنمية ،جدة، ط1، 2010،ص:11.

[2] العامري صالح و الغالبي الطاهر،الادارة و الأعمال،دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن، ط 2،2008 ، ص: 526.

– تساهم في تعزيز و تحسين صور ة البنك الإسلامي في المجتمع،و بالتالي زيادة مردوده؛

– ينتج عن المسؤولية الاجتماعية المحافظة على معنويات عالية للعاملين لدى البنك الإسلامي؛

– تحقيق البنوك الإسلامية للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال تعاملها مع المدخرين و المستثمرين داخل المجتمعات المتواجدة فيها؛

– المساعدة في الحد من قيام الجهات الرسمية بفرض الأنظمة و القوانين التي تنعكس عليها بتكلفة إضافية؛

– زيادة الترابط الاجتماعي و ازدهار المجتمع على مختلف المستويات كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كالشفافية و الصدق في التعامل؛

– تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها و خدماتها الصحية والتعليمية و الثقافية و الاجتماعية؛

– يؤدي الالتزام بها إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات و منها البنوك الإسلامية بأهمية المساهمة العادلة و الصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية،و المساهمة في التطور التكنولوجي و القضاء على البطالة و غيرها من المشاكل التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعمالها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

ثالثا– توجهات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية

من أهم الخطوط العريضة التي خرجت بها الدراسة التي أجرتها هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية بالاشتراك مع دار الاستثمار، و التي تهدف لمعرفة مدى تطبيق البنوك

الإسلامية للمعايير الموضوعة من طرف هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ما يلي: [1]

1– الأعمال الخيرية: لا تزال هذه الأنشطة في مقدمة أولويات البنوك الإسلامية حيث أكد 76% من المؤسسات المشاركة في الدراسة أن لديها سياسات للأنشطة الخيرية مقابل 17% لا توجد لديها تلك السياسات ،كما وجد أن هذه الأنشطة لا تزال تعد في مقدمة أولويات البنوك الإسلامية إلا أن أغلبيتها لا

[1] رمضان الشراح، المسؤولية الاجتماعية و التنموية للبنوك الإسلامية و دورها في دعم المشروعات الصغيرة، مركز الكويت للاقتصاد الاسلامي، 4–5 نوفمبر 1014، ص: 7.

تهتم باستخدام إمكانياتها لزيادة الاعتمادات المخصصة للأعمال الخيرية و الظروف الطارئة حيث لا تتوافر هذا إلا في 34% فقط.

2- الاستثمارات المسؤولة: أكدت 55% من المؤسسات المشاركة أنها تهتم بوضع سياسات تتيح تخصيص حصص من الاستثمار لمجالات التنمية و البيئة ، وذلك مقابل 38% لا تهتم.

3- إدارة الوقف و الزكاة: هناك 38% من البنوك الإسلامية حسب الدراسة تدير أموال الزكاة بالنيابة عن العملاء.

وهناك عددا من الاجتماعية التي تشارك فيها المؤسسات التي تضمنها الدراسة، و منها برامج المشروعات متناهية الصغر المطابقة لأحكام البرامج الخاصة بالمسؤولية الشريعة، و برامج الادخار التكافلي الخيري و هو برنامج استثماري ذو بعد اجتماعي.

رابعا: متطلبات نجاح المصارف الإسلامية في أداء مسؤوليتها الاجتماعية:

لكي تنجح البنوك الإسلامية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية عليها الالتزام بمجموعة من الشروط و العوامل التي تساعدها على أن يصبح لديها برامج اجتماعية تخدم بها مجتمعها و تساهم في تطويره و تنميته ، و نذكر منها: [1]

1- **ضرورة الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية شكلا و مضمونا** :حيث تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة البنكية و الرقابة المالية و أيضا إلى رقابة شرعية و هذه الأخيرة تختص بها البنوك الإسلامية و تمثل الفارق بينها و بين البنوك التقليدية، و بدون هذه الرقابة تصبح البنوك السلامية اسما على مسمى، و دائما تتولى فحص و تحليل مختلف الأعمال و الأنشطة في جميع مراحلها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية،و تقوم كذلك بالتحقق في مدى تنفيذ الفتاوى و الأحكام الشرعية و إيجاد البدائل و الصيغ المشروعة المناسبة لما هو غير مشروع.

2- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: إن الفكر الإسلامي لا يرى للنقود وظيفة أكثر من كونها وسيلة للتبادل، لذلك يرفض البنك الإسلامي أن يكون تاجرا للنقود فلا يقرضها و لا يقترضها كالبنوك التجارية و إنما يستخدمها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية و

---

[1] سليماني وهيبة،المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية،مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد ، بشار، المجلد 4، العدد2018،2 ،ص- ص:275-276.

بأساليب المشاركة و ليس بأسلوب القرض، بما أن البنوك الإسلامية ترفض التعامل بالفائدة فهي تعتمد في توظيف مواردها على العمليات الاستثمارية الحقيقية سواء بمفردها أو بالمشاركة مع طالبي التمويل تعتمد على نظام الاستثمار و مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة.

3-عدم تعاملها بالفائدة باعتبارها من الربا: في الوقت الذي يظهر فيه أن هدف البنوك التجارية هو تحقيق أكبر عائد مادي ممكن نتيجة الفرق بين الفائدة الدائنة و الفائدة المدينة، نجد أن الاعتقاد الأساسي للبنك الإسلامي في الربح و الخسارة،حيث جعل رأس المال شريكا مع العمل في تحمل نتائج العمليات الإنتاجية .بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي تتعرض لها المؤسسات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

4- تحسين سمعة البنوك: و التي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، و النجاح في تقديم الخدمات ، و الثقة المتبادلة بين المؤسسات و أصحاب المصالح و مستوى الشفافية الذي تتعامل به هده المؤسسات و مدى مراعاتها للاعتبارات البيئية،و يسهم التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.[1]

5- تأهيل أعضاء القيادة العليا بدقة عالية: و من النماذج المسلمة المؤهلة و الواعية و المؤمنة بقضيتها: يجب على المؤسسة أن تخصص مسؤولا متفرغا تفرغا كاملا لهذا النشاط ، و تحدد له الأهداف و المخططات المطلوبة ، و أن يكون له دور رئيسي و فعال على مستوى المؤسسة.

6- ضرورة إيمان البنك بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع: بأن تكون هناك قناعة و يقين من قبل كل المؤسسات فيها ابتداء من أصحاب المؤسسات ، مرورا بمديريها التنفيذي و الانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور ، و أنه أمر واجب على كل مؤسسة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه ،حيث لا تنفصل به المؤسسة عن مجتمعها بل تفتخر به و تعتبره واجبا عليها.

7- الوضوح الفكري لوظيفة البنك لدى العاملين: ابتداء من الإدارة العليا و حتى أدنى مستوى تنفيذي يجب على المؤسسة أن تقوم بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه و القضية

(1) نهال المغربل وياسمين فؤاد ، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، ورقة عمل رقم (138)، مصر، 2008،ص، :5.

الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها و المبادرة التي تستقدمها للمجتمع بدلا من الانتقاد و الشكوى للسلبيات الموجودة و ذلك ب :[1]

- العمل على انتشار فروع البنك على مستوى الأحياء ما أمكن ذلك؛
- التقويم المستمر للأداء و النتائج؛
- الوعي العالي من الإدارة العليا لعظمة المهمة التي يقومون بها؛
- الإجراءات البحوث الميدانية باستمرار لاستشراف الدور الاجتماعي للبنك و تحقيقه؛
- الحرص على تقديم هذه البرامج الاجتماعية بأداء قوي و متميز و جودة عالية، و كأن هذه البرامج منتج تجاري يجب الاهتمام به و العناية بتقديمه بشكل متميز يساهم فعلا في خدمة المجتمع و تحقيق أهدافه.

[1] حسين عبد الله الأسرج ، مرجع سابق ، ص: 12.

خلاصة:

تعد المسؤولية الاجتماعية التزام و واجب المؤسسة بهدف خدمة الاقتصاد والتنمية معا عن طريق الاهتمام بالأطراف الداخلية للمؤسسة كالعاملين، والأطراف الخارجية كأفراد المجتمع والبيئة معا، و للمسؤولية الاجتماعية أبعاد هامة تكمن خاصة في البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البعد البيئي تتفاعل كلها من أجل تحقيق أهدافها.

تعد المسؤولية الاجتماعية من أهم القيم التي حرصت عليها البنوك الإسلامية و يجب أن يسلكها الفرد لأن اختلال قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد يعد من أخطر ما يهدد الأفراد و المجتمع،و يعمل على نشر الأنانية و السلبية بين أفرادها و المسؤولية الاجتماعية كقيمة لا تعمل منفردة أو بمعزل عن القيم الأخرى،بل ترتبط بقيم ايجابية أخرى مثل العطاء، التضحية و التعاون مع أفراد المجتمع.

وتعتبر الأعمال الخيرية و التوجه نحو الاستثمارات المسؤولة و إدارة الوقف و الزكاة من أهم الخطوط العريضة لتبني المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية. و لأجل نجاحها في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية عليها الالتزام بمجموعة من الشروط والعوامل التي تساعدها على أن يصبح لديها برامج اجتماعية تخدم بها مجتمعها و تساهم في تطويره و تنميته.

المحور السابع

الحوكمة المصرفية

تمهيد :

تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى ، لذا أصبح لزاما المحافظة على سلامة أداء القطاع المصرفي، وتعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لضمان ذلك، وقد ساهم التطور الذي شهده قطاع البنوك في شتى الميادين كاستخدام التكنولوجيا المالية المتطورة مما دفع الى زيادة و تنوع الخدمات المقدمة من طرف البنوك وتعقدها الأمر الذي مكنها من تحقيق عوائد كثيرة بأقل قدر ممكن من المخاطرة ،لكون البنوك تعمل حاليا في بيئة تتسم بالديناميكية و إن التحكم في كل هذه المتغيرات لا يتم إلا بالتحكم في مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي و وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية التي تسببها هذه المخاطر و إدارتها بشكل سليم بما يحقق أهداف البنك و نجاحه.

.أولا- تعريف الحوكمة المصرفية:

التعريف الأول: يعرفها بنك التسويات الدولية بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين.[1]

التعريف الثاني: تعرفها لجنة بازل المصرفية بأنها الأساليب التي تدار بها أعمال و شؤون البنوك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الادارة و الادارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ، و مراعاة حقوق المستفيدين و حماية حقوق المودعين.[2]

---

[1] جليلة مصعور،الحوكمة المصرفية تطبيق لحوكمة الشركات،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،العدد5،2015، ص380.

[2] فؤاد شاكر،الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية و المالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليا،اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان ،2003،ص:32.

التعريف الثالث: كما تعرف الحوكمة المصرفية بأنها مجموعة من القواعد و اللوائح القانةنية و المحاسبية و المالية و الاقتصادية التي توجه و تحكم الادارة في أداء عملها و الوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك، و لكن أيضا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك و من ثم أصحاب المصالح و المجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي.[1]

مما سبق يمكن اعتبار الحوكمة المصرفية الطريقة التي يدير بها كل من مجلس الإدارة والإدارة العامة العمليات والنشاطات الأخرى مما ينعكس على تحديد الأهداف و يراعي حقوق المستفيدين و المودعين معا.

ثانيا: أهمية و أهداف الحوكمة المصرفية:

1- أهمية الحوكمة المصرفية:

تنبع أهمية حوكمة البنوك من الحاجات الضرورية اللازمة لعمل البنوك ،مثل تأكيد السلوك الجيد للإدارة و الوفاء بالالتزامات و التعهدات ، و ضمان تحقيق البنك لأهدافه بشكل قانوني.

وتظهر أهمية الحوكمة المصرفية فيما يلي: [2]

- الحد من الفساد المالي و الإداري في البنوك.
- ضمان حفظ حقوق كافة أصحاب المصالح و حملة الأسهم و الإدارة و مجلس الإدارة و عدم تعارض المصالح.
- تفادي وقوع أخطاء مقصودة أو غير مقصودة تؤثر على تحقيق أهداف البنك.
- المساعدة في حصول البنوك على رأس مال من الداخل و الخارج و هي عملية جذب الاستثمارات.
- تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفعالية.
- زيادة فرص التمويل و انخفاض تكلفة الاستثمار و استقرار سوق المال، و الحد من الفساد.

---

[1] حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي،حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان، الأردن، ط1،2011، ص: 32.

[2] تطبيق الحوكمة المصرفية و دورها في زيادة الجدارة الائتمانية بالمصارف– دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية 2021، المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث، مجلد7،العدد2، 2023، ص: 113.

– إن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها على تطبيق قواعد الحوكمة و التي من أهمها الإفصاح و الشفافية و الإدارة الرشيدة،مما يؤدي الى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك و الإقلال من التعثر.

– إن تطبيق أسس الحوكمة يكون عنصرا رئيسيا لاندماج البنوك في مسايرة الاقتصاديات العالمية ،خاصة تلك التي تعاني من عدم اللحاق بركب البنوك العالمية العملاقة.

2– أهداف الحوكمة المصرفية:

تهدف الحوكمة المصرفية إلى دعم الجهاز المصرفي و ضمان سلامته و استقراره و ذلك من خلال المعايير التي وضعتها "لجنة بازل" لرقابة على البنوك و تنظيم و مراقبة الصناعة المصرفية و يتفرع عن ذلك الهدف الأهداف التالي: [1]

– تخفيض المخاطر و تحقيق العدالة و الشفافية.

– حماية المساهمين بصفة عامة سواء أقلية أو أغلبية و تعظيم عائدهم.

– مراعاة مصالح الموظفين و المجتمع، و تشجيع جذب الاستثمارات المحلية و الدولية.

– ضمان وجود هياكل إدارة يمكن محاسبة إدارة المصرف أمام المساهمين.

– ضمان مراجعة الأداء المالي و رفع مستويات الأداء للمصارف و الالتزام بالقوانين.

– زيادة قدرة المصارف المحلية على المنافسة العالمية و فتح أسواق جديدة لها.

ثالثا: ركائز الحوكمة المصرفية:

تتمحور ركائز الحوكمة المصرفية حول ثلاثة ركائز تتمثل فيما يلي: [2]

1- **السلوك الأخلاقي:** إن هذا المرتكز يشير إلى البنية الأخلاقية و القيم الخاصة التي يتم تعميمها على المصارف، و التي تحدد النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح لحل المشكلات، و التي تمنع التربح الوظيفي أي الرشوة و تعارض المصالح و تسرب بيانات العملاء ،و

---

[1] ياسر تاج السر و أسعد مبارك،دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر بالمصارف – دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض، مجلة اقتصاد المال و الأعمال،المجلد5،العدد2، 2020، ص:382.

[2] علاء طالب و ايمان المشهداني،الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن،2021، ص:8.

يعد هذا المرتكز غاية في الأهمية في بناء إطار الحوكمة المؤسسية لكونها تتعامل مع الجانب المضيء في الإنسان كما أنها تغطي احتمالات التحايل على الأعراف و التقاليد المهنية و الاجتماعية.

2- الرقابة و المساءلة: إذ يتحتم وضع إطار فعال للتقارير المالية حتى تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف بشرط أن يتسم هذا النظام بالشفافية و الإفصاح و أن يوفر المعلومات المناسبة و من الجدير بالذكر أن الرقابة ليست فقط الرقابة الداخلية (النظم و القوانين) و ليست فقط الخارجية (المراجعين الخارجيين)، بل هناك أطراف تسهم بشكل أساسي في عملية الرقابة و منها (البنك المركزي و الغرف التجارية و البورصة و هيئة سوق المال).

3- إدارة المخاطر: إن تطور النظام المصرفي في بداية الثمانينات أدى إلى تعرض البنوك إلى درجات عالية من المخاطر الأمر الذي استوجب تشكيل إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف و التي تعد من أهم ركائز الحوكمة المصرفية ،كما أن تقليل المخاطر يعتبر من أهم أهداف الحوكمة.

رابعا: محددات الحوكمة المصرفية:

هناك اتفاق على أن التطبيق السليم للحوكمة المصرفية يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما: [1]

1- المحددات الداخلية: وتشمل المحددات الداخلية:

1-1- حملة الأسهم: يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة ، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.

1-2- مجلس الإدارة : وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة الموقف .

1-3- الإدارة التنفيذية: لابد أن تكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.

---

[1] bazelcomittee on banking supervision,en drincing corporate governance for banking organisation,1999.

1-4- المراجعين الداخليين:أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر أين تبرز أهمية و دور الفاعلين الداخليين إلى القواعد و الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة ،وتؤدى في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي ،وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين ومن ناحية أخرى ،تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص العمل .

2- المحددات الخارجية: وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف:

2-1- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا ، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي الذي لايقل أهمية عنه،فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الأخيرة ،ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان ،بل أصبح دورها يقتصر على ضمان سلامة الجهاز المصرفي .وفي هذا الصدد ،وضعت اتفاقيات بازل مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال ،وتركز القروض ،وإقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالمنشاة ،وتكوين المخصصات ،وتحصيل المدفوعات المستحقة والإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون ،ومتطلبات السيولة والاحتياطي ،بالإضافة إلى تطبيق الأساليب المتطورة للمراقبة .المكتبية والميدانية .

كما يضاف إلى ذلك ضرورة احتواء النصوص التشريعية و التنظيمية للمناخ العام للاستثمار في الدولة و الذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين المصارف و قوانين البنك المركزي و قوانين سوق المال و الشركات و تنظيم المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية و الإفلاس.

2-2- دور العامة: إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي:

2-3- المودعين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

2-4- شبكة الأمان و صندوق تأمين الودائع: يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان.

2-5- وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.

2-6- شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين،و من ثم فان توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية و دعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

2-7- نظام مالي جيد: يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستمرار والمنافسة.

خامسا: مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة المصرفية:

أصدرت لجنة بازل سنة 2006 نسخة معدلة لتقرير سنة 2000 تضمنت مبادئ الحوكمة التالية: [1]

المبدأ الأول: كفاءة أعضاء مجلس الإدارة: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم ولديهم إدراك واضح وكامل لدورهم ، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية ، وأن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصرف.و القيام بتشكيل لجان مساعدة: لجنة تنفيذية،لجنة مراجعة داخلية تراجع تقارير

مراقبي الحسابات و تتخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة و عدم توافقها مع السياسات و القوانين و التشريعات،إضافة إلى لجنة إدارة المخاطر التي تحدد مبادئ إدارة مخاطر السوق و مخاطر التشغيل.

المبدأ الثاني: صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف: وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف ، و العمل على عدم تضارب مصالح أصحاب الأسهم و المودعين و أن تعمل الإدارة التنفيذية على منع الأنشطة التي من شأنها إضعاف الحوكمة كالإقراض للمساهمين

[1] جليلة مصعور ،مرجع سابق ،ص ص:383-384.

أو المسيرين، كذلك ضمان حماية مجلس الإدارة للأشخاص المكلفة بإعداد التقارير المكلفة بإعداد التقارير عن الممارسات غير القانونية.

المبدأ الثالث: منح الصلاحيات والمسؤوليات: إن منح الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة و وضع قواعد وحدود واضحة ، والمسائلة والمحاسبة داخل المصرف سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو لجميع العاملين في المصرف وعلى حد سواء ، يحدد أطر واضحة لمسؤولياتهم وكذا مسؤوليات المديرين التنفيذيين والعاملين بالبنك في مجال الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعزيزها.

المبدأ الرابع: نظام فعال للرقابة الداخلية: على مجلس الإدارة أن يضمن توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف وإدراك المراقبين لأهمية دورهم.بالإضافة إلى التزام مجلس الإدارة بضمان ملائم من خلال رقابته الداخلية الفعالة على أداء البنك بما يتلاءم والسياسات المحددة من طرفه .

المبدأ الخامس: مراقبة المخاطر:على مجلس الإدارة ضمان استقلالية مراقبي الحسابات في أداء وظائفهم ووظائف المراجعة والرقابة الداخلية الفعالة ،وضرورة تأكده من المركز المالي للبنك من خلال القوائم المالية التي يعدها مراقبوا الحسابات الخارجيون بالتعاون مع لجنة المراجعة الداخلية المكلفة بالإفصاح ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة، و تتخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة و عدم توافقها مع السياسات و القوانين و التشريعات،إضافة إلى لجنة إدارة المخاطر التي تحدد مبادئ إدارة مخاطر السوق و مخاطر التشغيل.

المبدأ السادس: توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف:أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الأنظمة المصرفية والثقافة العامة للمصرف ومع الإستراتيجيات والأهداف الإستراتيجية للمصرف.فعلى هذا الأخير ضمان ملائمة الارتباط بين ممارسة السياسات والأهداف الإستراتيجية طويلة المدى المحددة من طرفه بالمكافآت والحوافز وذلك على أساس ثقافة تطوير المؤسسات المصرفية ورقيها بتطبيق قواعد الحكومة.

– **المبدأ السابع: الشفافية والإفصاح:** تعد الشفافية من مستلزمات الحوكمة الفعالة والسليمة كونها تمكن أصحاب المصالح والمساهمين وغيرهم من المشاركين في السوق من مراقبة أداء البنك من خلال المعلومات الكافية المتعلقة بالبيانات المالية وبحجم تعرضه للمخاطر أو مدى تسجيله في البورصة وبمدى تطبيقه لقواعد الحوكمة ويتحقق ذلك من خلال الإفصاح العام الملائم والذي يتم في الوقت المناسب من خلال مواقع البنك على الانترنت أو من خلال تقاريره الدورية والسنوية .

المبدأ الثامن: الالتزام بالقوانين والتعليمات : تفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعليا للبيئة التشريعية التي تحكم عمل المصرف والالتزام بالقوانين والتعليمات، و قد جاء هذا المبدأ ليؤكد على مسؤولية مجالس الإدارة فيما يتعلق بوضع إستراتيجية و إدارة المخاطر و مراقبة تعيين المديرين التنفيذيين وضرورة إدراك الهيكل التشغيلي للبنك بضرورة العمل وفق بيئة قانونية معينة.

يمكن توضيح هذه المبادئ وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

و رغم الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل إلا أن تطبيقها يبقى أحد عوامل تحسين الأداء المصرفي من خلال إعادة النظر في استراتيجيات نشاط البنوك و المخاطر المرتبطة بها و في تحسين إدارتها ، وكذا تطوير البنوك من خلال إعادة هيكلتها و تحديث عملياتها و استخدام تكنولوجيا المعلومات و كذا تطوير الأطر القانونية و المراسيم التنظيمية لأجل تسييرها .

لكن عقب الأزمة المالية العالمية منتصف 2007، اقترحت توجيهات جديدة عن الحوكمة سنة 2010 ،لعلها تكون قاعدة مرجعية لسلطات الرقابة المصرفية،وجاء هذا التنقيح من قبل اللجنة بناء على الإخفاقات الأخلاقية و التنظيمية الكثيرة التي وقعت فيها البنوك الكبرى خلال أزمة الرهن العقاري.

خلاصة:

إن الحاجة إلى تطبيق الحوكمة المصرفية لم تنشأ من العدم ، وإنما جاءت نتيجة التطورات المالية و التكنولوجية التي شهدها القطاع المالي و البنكي عبر العالم،و التي أدت إلى اتساعها و انتشارها و قد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء و ذلك لأجل السيطرة على المخاطر التي يتعرض لها القطاع البنكي في مختلف المجالات من جهة ،وتعظيم العوائد و تحقيق الأرباح الناتجة عن النشاطات التي تقوم بها البنوك من جهة أخرى.

و ترتكز الحوكمة المصرفية على جملة من الركائز أهمها :السلوك الأخلاقي و الرقابة و المساءلة و إدارة المخاطر ،كما يتوقف نظام الحوكمة في البنوك على فعالية دور الفاعلين الأساسيين داخليين كانوا أم خارجيين.حيث يتمثل الفاعليين الداخليين في:حملة الأسهم و مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و المراجعين الداخليين.أما الفاعلين الخارجيين فيتمثلون في :الإطار القانوني و التنظيمي و الرقابي و دور العامة الذي يتضمن:المودعين و شركات التصنيف و التقييم الائتماني و وسائل الإعلام.

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم و القطاع البنكي خصوصا قررت لجنة بازل التعديل في مبادئ الحوكمة الموضوعة سنة 2006 و ذلك من اجل إدارة مخاطر البنوك التي قد تتعرض لها.

المحور الثامن

المصارف المتخصصة

تمهيـــــد

أن التطور المستمر للمجتمعات الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في ظهور أنواع عديدة من البنوك و لعل أهمها المصارف المتخصصة ، ذلك لأن البنوك التجارية أصبحت غير قادرة على منح القروض طويلة الأجل التي تلائم متطلبات تمويلية لمشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة و على الأخص قطاعات الزراعة و الإسكان و الصناعة ،لذلك كان من الضروري إيجاد مؤسسات تمويلية تقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل لهذه القطاعات فبرزت الحاجة إلى ظهور و انتشار البنوك المتخصصة التي ساهمت في منح التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها ، إذ تتميز عن غيرها من البنوك بخاصية التخصص النوعي واعتمادها على الموارد الذاتية وتمويلها للمشروعات الكبيرة .

أولا: ماهية المصارف المتخصصة

1- تعريف المصارف المتخصصة

التعريف الأول: تعرف على أنها البنوك التي تتخصص في تمويل قطاعات معينة و من أهم أنواعها المصارف الصناعية و الزراعية و العقارية فهي تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي.[1]

التعريف الثاني: كما تعرف كذلك على أنها مؤسسات مصرفية لا تعتمد في مواردها المالية على ايداعات الافراد و انما تعتمد على رأس مالها و ما تصدره من سندات و تهدف الى منح التسهيلات للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الصناعي و العقاري و الزراعي. [2]

التعريف الثالث: وتعرف أيضا على أنها بنوك تعمل على تمويل المشروعات في مجال تخصص معين حيث تتضمن كل من البنوك الزراعية والصناعية والعقارية. [3]

مما سبق يمكننا تعريف المصارف المتخصصة على أنها تلك المؤسسات التي تتخصص في منح التمويل لنشاط اقتصادي معين، سواء كان زراعيا أو صناعيا أو عقاريا ، حيث تعتمد بالدرجة الأولى على مصادرها الذاتية في منح القروض والتسهيلات وما تصدره من سندات.

---

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري،إدارة البنوك التجارية و البنوك الاسلامية، دار وائل للطباعة،2006،ص:56.

[2] أكرم حداد و مشهور مذلول ،النقود و المصارف :مدخل تحليلي و نظري،دار وائل للنشر،ط4 ،2008، ص:123

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، ادارة المنشآت المتخصصة ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، جامعة المنصورة، ص: 24 .

2- دوافع انشاء المصارف المتخصصة

تطورت نشأة و ظهور المصارف المتخصصة وفقا لدوافع ظهرت بشكل مرحلي، نتيجة تطور الأنشطة و النظم الاقتصادية و وفق مراحل النمو الاقتصادي التي نوضحها كما يلي:[1]

- ترجع بداية نشأة المصارف المتخصصة إلى دافع الحاجة لحماية صغار المنتجين من مزارعين أو حرفيين أو صغار الملاك، من الوقوع في مكائد المرابين وصغار المقترضين الذين عملوا أحيانا على الاضرار بالمقترضين، و ذلك بالحصول على نسبة عالية من دخولهم في صورة فوائد عالية على القروض ، الأمر الذي وصل في غالب الأحيان الى نزع الملكية العقارية أو الزراعية للمقترضين، و من هنا ظهرت الدوافع لدى الحكومات لإنشاء بنوك متخصصة لإقراض المنتجين بشروط ميسرة و حمايتهم من الأخطار التي يتعرضون لها عند اللجوء إلى الاقتراض.

.- محدودية قدرة البنوك التجارية في الوفاء بالحاجات التمويلية للحرفيين و صغار المهنيين ، و كذلك المزاعين بسبب المبالغة في الضمانات المطلوبة للقروض، للحفاظ على الأموال المودعة لدى البنك.

- تنشأالمصارف المتخصصة في الوقت الراهن ضمن جهود التنمية الاقتصادية ، فالرغبة في الاسراع بتنمية قطاع اقتصادي معين كالصناعة، أو الزراعة، أو الاسكان ،أو غيره تستلزم قيام مؤسسات مصرفية متخصصة لتمويل نشاط هذا القطاع ، وكذلك تيسير الائتمان للمشروعات القائمة أو للمشروعات الجديدة في قطاع معين ، و غالبا ما ترصد لهذه المؤسسات مبالغ محددة في الموازنة العامة للدولة سواء مرة واحدة أو على دفعات.

3- خصائص المصارف المتخصصة

تتميز المصارف المتخصصة بعدة خصائص ، يمكن حصرها فيما يلي: [2]

- **التخصص النوعي:** حيث أنها تتعامل مع نوع معين من الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس سبب تسميتها بالمتخصصة، ومن هنا فإن البنك الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه البنك الصناعي والذي يعمل في مجال العقار ويطلق عليه بالبنك العقاري، و بالتالي فإن البنك لا يمنح قروضه إلا للأشخاص الذين يعملون في مجال تخصصه فالبنوك الصناعية لا تمنح قروضها إلا للعمليات التي

---

[1] اضاءات مالية و مصرفية، البنوك المتخصصة ، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد7، 2015 ،ص:2.

[2] هيفاء مزهر الساعدي ، مفهوم المصارف المتخصصة و دورها المكمل للمصاريف التجارية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ص ص:278- 279 .

تتعلق بالصناعة كإنشاء مصنع أو تجهيز، و هذا يتطلب أن يكون لدى البنوك إدارات وكوارد فنية متخصصة في نفس النشاط الذي تتخصص فيه وذلك بهدف دراسة جدوى المشروعات المقدمة للبنك وتقييمها من الناحية الفنية قبل البدء فيها.

- **منح الائتمان طويل الأجل:** إن المصارف المتخصصة تتعامل في القروض طويلة الأجل والتي تحتاج إليها المشروعات بهدف التنمية الاقتصادية على عكس البنوك التجارية تتعامل في الائتمان القصير و المتوسط الأجل ولا تمنح الائتمان الطويل إلا في أضيق الحدود وبالتالي فإن هذا يعتبر السبب الأساسي لنشأة وتطور المصارف المتخصصة

- **عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة أصلية:** حيث يرتبط نشاطها برأس مالها،أي أنها لا تستطيع التوسع في أنشطتها إلا في حدود مواردها المالية فهي ليست كالبنوك التجارية التي يمكنها استثمار أموال الزبائن ، حيث يعد تلقي الودائع الجارية أو تحت الطلب أو الحساب الجاري من الاختصاصات الأصلية للبنوك التجارية، لهذا فإن المصارف المتخصصة لا تتعامل في العمليات إلا على سبيل الاستثناء إذا أذنت لها السلطات المتخصصة.

- **تقديم الخبرة للعملاء:** إن البنك عادة ما يقدم خبرته ومشورته الفنية لعملائه من أجل دعمهم والعمل على تقدمهم، الأمر الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي حرصت المصارف المتخصصة على ضم أقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة كبيرة في مجال تخصص البنك.

- **الاستثمار المباشر:** قد تقوم البنوك المتخصصة باستثمار أموالها بنفسها بالاستثمار المباشر، وذلك عن طريق إنشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير أو إنشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير، وبالتالي فإنها لا تكتفي بمنح الائتمان لطالبه فقط.

- **مؤسسات غير ودائعية:** إن البنوك المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الأفراد، كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية وإنما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات، بالإضافة إلى مواردها الذاتية تعتمد أيضا على موارد خارجية يغلب عليها طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار سندات تشتريها مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين ، وقد تقترض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من الدولة أيضا.

ثانيا- أنواع المصارف المتخصصة :

تنقسم المصارف المتخصصة إلى الأنواع التالية:[1]

1- المصارف الزراعية: و هي البنوك التي تتخصص بخدمة القطاع الزراعي من أجل الإسهام في تطويره وتنميته ، وبالتالي فإن أهمية البنوك الزراعية تتأتى من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد ، وبالذات في الدول النامية ، سواء من خلال المساهمة المباشرة لهذا القطاع أو من خلال مساهمته غير المباشرة من خلال علاقته مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الصناعة التحولية الذي يؤدي من خلاله القطاع الزراعي دوره في عمل الاقتصاد ونموه.

2- المصارف الصناعية: حيث تقوم بتمويل الأنشطة الصناعية المتعددة من خلال منح التسهيلات لشراء المواد و الخامات و المنتجات نصف المصنعة و غيرها ، كذلك تعمل على تمويل شراء الآلات و المعدات التي تساعد في عمليات التصنيع و تمويل عمليات التوسع و الإحلال ، هذا إلى جانب القيام بدراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية للمشروعات ، و تتراوح مدة التسهيلات التي تقديمها من سنة و حتى 20 سنة.

3- المصارف العقارية: وتقوم بتقديم التمويل اللازم لشراء العقارات و بناءها و التوسع فيها ، و كذلك الاهتمام بالمدن الجديدة سواء السكنية أو الصناعية ، و هي تعتمد على رؤوس أموالها بجانب القروض طويلة الأجل و ما تصدره من سندات و تتسم توظيفات هذه البنوك بطول الأجل ، هذا وتوجد في الدول بنوك أخرى تسهم في هذا المجال أيضا وتعمل تحت اسم بنوك الإسكان أو بنوك التعمير.

4- مصارف التجارة الخارجية: وهي تتخصص في التجارة الخارجية والمعاملات الدولية ، وتهدف إلى تنمية وتطوير التجارة الخارجية والنهوض بها في مجالات التصدير والاستيراد المختلفة ، كذلك فإنها تمنح التسهيلات الائتمانية والمصرفية المتعلقة بالنقد الأجنبي وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وغيرها.

5- مصارف الاستثمار: و تقوم بتوفير الائتمان طويل الأجل اللازم للاستثمار سواء من خلال إقامة المشروعات أو التوسيع نشاط هذه المشروعات ، وقد يتم هذا من خلال تمويل عمليات الاستثمار هذه

---

[1] فيلح حسن خلف ، النقود و البنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص ص:371 -377 .

عن طريق اقتناء إصدار المشروعات هذه من الأسهم والسندات والتي هي في الغالب طويلة الأجل في الأسواق النقدية والمالية وبالذات في السوق المالية وخصصا الأولية منها إضافة إلى السوق الثانوية.
وبنوك الاستثمار هذه يتسع وجود معظمها في الدول المتقدمة والتي يطلق عليها ببنوك الأعمال في بعض من الدول المتقدمة هذه ، باعتبار أنها بنوك تركز على رؤوس أموالها و احتياطاتها، وأن القروض طويلة الأجل تمثل أهم استخداماتها ، والبنوك الاختصاصية في الدول النامية وبالذات البنوك الصناعية والزراعية هي التي تقوم بدور بنوك الاستثمار من أجل رفع معدل الاستثمار في هذه الدول،أي نسبة الاستثمار من الدخل من أجل تحقيق النمو في اقتصاديات الدول النامية.[1]

ثالثا- مصادر واستخدمات الأموال في المصارف المتخصصة

تتمثل مصادر و استخدامات المصارف المتخصصة فيما يلي :[2]

1- الخصوم: تتمثل في:

1-1- الأموال الخاصة : تتكون من رأس المال المدفوع ، ويكون أكبر من رأس المال المدفوع في البنوك التجارية و احتياطات و مخصصات .

1-2- الودائع: موردها محدود وأقل من دور الأموال الخاصة على عكس البنوك التجارية.

1-3- الاقتراض: هو مصدر هام ومصادر القروض هي:

- الحكومة و البنك المركزي.
- هيئات و مؤسسات إقليمية ودولية.

1-4- الهيئات والمساعدات: وهي مصدر بسيط نسبيا، تأتي من القطاع العام.

2- الأصول : وتعبرعن مصادر توظيف الأموال وتنقسم إلى:

2-1- القروض الممنوحة: وهي من أكبر أوجه الاستخدام،و تنقسم إلى:

- القروض الممنوحة للقطاع الخاص.
- القروض الممنوحة للبلديات والمجالس القروية.

---

[1] فيلح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص: 379 .

[2] أنس البكري و وليد الصافي ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2010 ، ص ص: 150-151.

2-2- موجودات سائلة: و تتكون الموجودات السائلة من:

- النقد في الصندوق.
- أرصدة لدى البنوك الأخرى.
- أذونات وسندات حكومية وهي عبارة عن استثمارات .
- أرصدة لدى البنك المركزي.
- موجودات سائلة أخرى.

2-3- موجودات أخرى: وتأتي في المرتبة الثالثة ولكن من حيث درجة سيولتها تقع الموجودات السائلة والقروض الممنوحة.

2-4- الموجودات الثابتة: وتتكون من الأراضي والأبنية.

الشكل رقم (04): مصادر واستخدامات الأموال في المصارف المتخصصة.

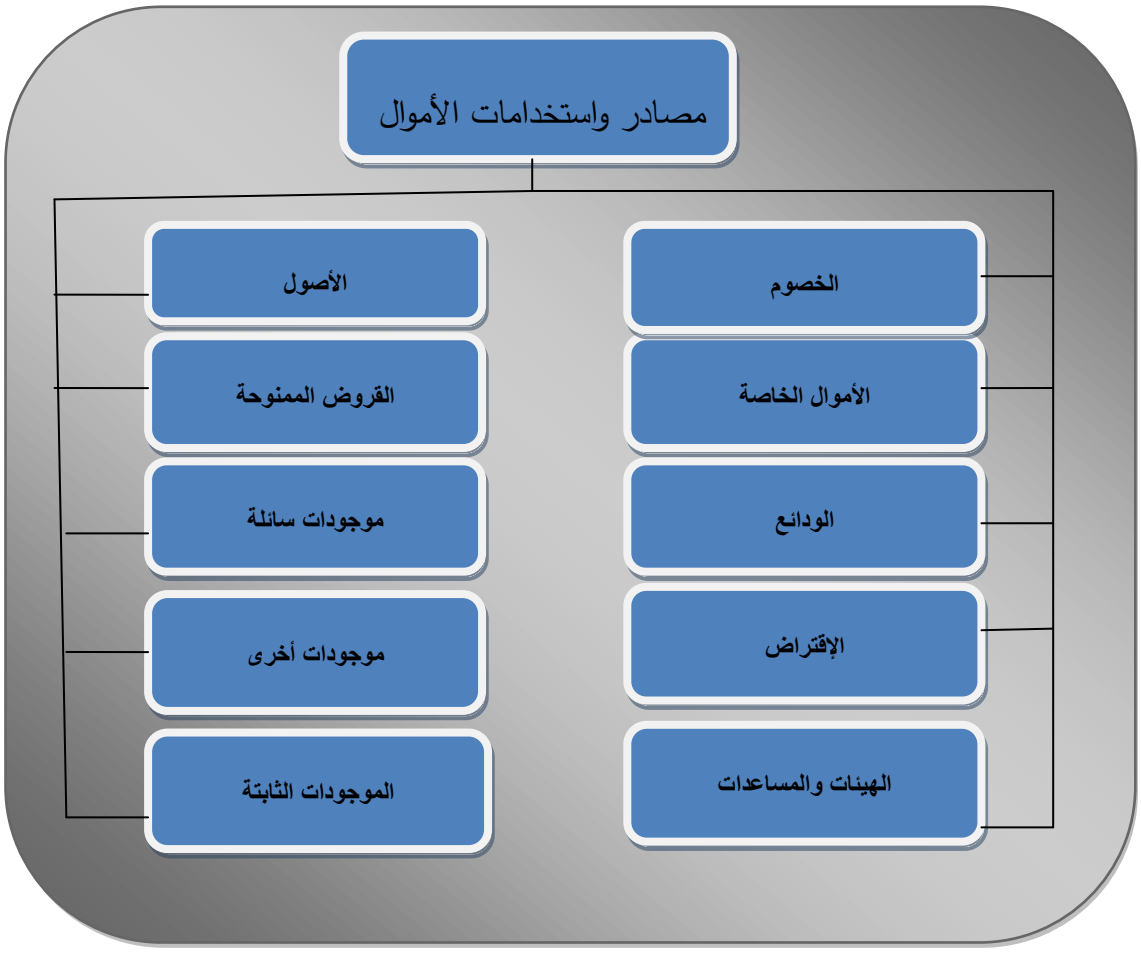

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق .

رابعا- الفرق بين المصارف المتخصصة والمصارف التجارية

يتضح جليا أن الفرق بين المصارف المتخصصة و المصارف التجارية يكمن في طريقة منح القروض فالمصارف المتخصصة تمنح قروض طويلة الأجل، أما المصارف التجارية فتمنح قروضا متوسطة و قصيرة الأجل، كما أن المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الأفراد بشكل كبير، كما هو االشأن بالنسبة للبنوك التجارية وإنما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات، وعلى المساعدات الحكومية في بعض الأحيان.

كما يمكن توضيح أهم الفروقات بين المصارف المتخصصة و المصارف التجارية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5) : الفرق بين المصارف التجارية و المصارف المتخصصة

وجه الفرق	المصارف المتخصصة	المصارف التجارية
الملكية	غالبا ما تكون مملوكة للدولة ويمكن أن تكون مملوكة للأفراد بشكل مستمر	قد تكون ملكيتها خاصة للأفراد
الشكل القانوني	. مؤسسات عامة تابعة للدولة أو مشتركة بين القطاع العام والخاص .	تكون على شكل شركة مساهمة عامة
المنافسة	تعمل في جو احتكاري	تعمل في جو تنافسي
مصادر التمويل	لا تعتمد على الودائع بشكل كبير ولكن على رأس المال و المساعدات لحكومية .	تعتمد على الودائع بشكل كبير
منح القروض	تمنح قروض طويلة الأجل	السمة الغالبة للقروض تكون قصيرة الأجل .
توظيفات الأموال	تقتصر على مجال تخصص البنك	تكون فيها مرونة لتشمل قطاعات متعددة .

المصدر:.Site.iugeza. edu.ps consulté le 7/4/2023

خامسا: وظائف المصارف المتخصصة:

تتمثل أهم وظائف المصارف المتخصصة فيما يلي: [1]

1- وظائف المصارف الزراعية : تتمثل وظائف المصارف الزراعية فيما يلي:

- تمويل مصاريف النشاط الزراعي و الحصاد ، وشراء المعدات والآلات اللازمة لإتمام عملية الزراعة وأيضا استصلاح الأراضي الزراعية وتعد تلك المهام من أهم وظائف المصارف المتخصصة.
- منح القروض المختلفة للأشخاص وتختلف سياسة وشروط البنوك في منح القروض حسب ظروف وسياسات الدولة التي يتم فيها لاستصلاح وزراعة الأراضي.
- تمويل عمليات تسويق و تصدير المنتجات الزراعية.
- مواجهة المشكلات الفنية التي تواجه الائتمان الزراعي مقارنة بقروض البنوك التجارية بسبب نسبة المخاطرة في القروض الزراعية.

2- وظائف المصارف الصناعية: تتمثل وظائف المصارف الصناعية فيما يلي:

- إنشاء ودعم الصناعات المختلفة صغيرة كانت أو كبيرة عن طريق إمدادها بالأموال لشراء المواد الخام والآلات والمعدات وغيرها من الأدوات اللازمة وهي من أهم وظائف المصارف المتخصصة.
- فتح الاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد.
- تمويل المشاريع الصناعية اعتمادا على رأس مالها بجانب الأموال التي تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك الأخرى أو السندات التي تصدرها.
- تقويم المشروعات الصناعية و إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لصالح الزبائن.
- تمنح جميع التسهيلات بمختلف آجال استحقاقها طبقا لنوع الائتمان المطلوب.

3- وظائف المصارف العقارية:

- تقديم سلف وقروض بضمانات عقارية و أراضي وهي من أهم وظائف المصارف المتخصصة.
- تقديم القروض لجمعيات ومؤسسات الإسكان كما تساهم في تأسيسها.

---

[1] http:www.fatakat-a.com consulté :1/12/2023

– تعتمد المصارف العقارية في تمويل النشاطات الخاصة بها على رؤوس الأموال إضافة إلى قروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من خلال المصارف التجارية أو عبر البنك المركزي .

– تتعامل هذه المصارف مع المقترض عن طريق الفواتير وإيصالات الدفع وقيمة المواد المستخدمة في البناء.

4– وظائف مصارف التجارة الخارجية: تتمثل وظائف مصارف التجارة الخارجية فيما يلي:

– تتخصص تلك المصارف بمعاملات تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية ، وتسمى في بعض الدول بشركات اعتماد التصدير.

– مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها للوصول إلى مراحل متقدمة وتنميها.

– تقديم تسهيلات مصرفية بالصور الائتمانية المختلفة التي يقدمها التي تشمل قروض الاستثمار طويل الأجل.

– منح تسهيلات ائتمانية مختلفة الأجل للمؤسسات الصناعية حتى تستعين بها تلك الصناعات ويتم النهوض بالإنتاج المخصص للتصدير.

– فتح الاعتمادات اللازمة لعمليات المقايضة بين الدول ،كما تقدم المشورات الفنية و الائتمانية و تعتبر مصدر للبيانات و الإحصائيات المتعلقة بالتجارة.

5– وظائف مصارف الاستثمار: تتمثل وظائف مصارف الاستثمار فيما يلي:

– اقتصرت بداية مصارف الاستثمار على قبول الأوراق التجارية لتمويل التجارة وتوفير الأموال التي تكفي للقروض الخارجية عن طريق طرح الأسهم في الأسواق المحلية لرأس المال.

– امتد نشاطها ليشمل تمويل الشركات وتمويل عمليات البيع الأجل وهي أهم وظائف المصارف المتخصصة.

– تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية حيث استطاع المصرف بيع الأوراق المالية بسعر أعلى من السعر الذي دفعه العميل ، فإنه يربح من عملية البيع مقدار الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ما إذا تم بيع الأوراق المالية بسعر أقل من سعر الشراء فيتحمل المصرف تلك الخسارة حيث يحتمل العميل أي نوع من الخسارة أو الربح الناتج من تسويق الأوراق المالية.

– يقوم المصرف بتمويل عملية شراء الأوراق المالية الجديدة عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية الأخرى أو البنك المركزي.

خلاصة:

جاءت فكرة إنشاء المصارف المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التجارية توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية،لأن اهتمامها كان منصبا على منح التمويل في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع ،لذلك برزت البنوك المتخصصة التي تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة و طويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك بإتباعها لشروط و أساليب محددة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

تتنوع المصارف المتخصصة بين مصارف زراعية تعمل على تمويل القطاع الزراعي، و مصارف صناعية التي تقوم بتمويل الأنشطة الصناعية المتعددة، وأخرى عقارية التي تقوم بتقديم التمويل اللازم لشراء العقارات و بناءها والتوسع فيها، وكذلك الاهتمام بالمدن الجديدة سواء السكنية أو الصناعية، و مصارف متخصصة في مجال التجارة الخارجية و المعاملات الدولية،بالإضافة إلى مصارف الاستثمار والتي تبرز مهمتها في توفير الائتمان لكل المشاريع الاستثمارية.

و من أجل تمكين المصارف المتخصصة من تأدية مهامها بفعالية و كفاءة،لا بد من توفير مختلف الظروف القانونية و التنظيمية و المالية التي تحتاجها على المدى الطويل لأنها تساهم في عملية التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات بشكل ملحوظ.

المحور التاسع

الأمن السيبراني

تمهيـــــــــد:

لقد أدى التطور الذي شهدته التكنولوجيا المالية و الذي انعكس على تطور القطاع المالي و المصرفي إلى قيام المصارف بتقديم الخدمات المصرفية من خلال المعاملات الالكترونية ،الأمر الذي أدى إلى توفير الوقت و اقتصاد المال و الجهد من خلال تلك القنوات الجديدة المبتكرة.

إن الفرص التي تمنحها تقنيات التكنولوجيا تمثل تحديا للمؤسسات المالية والمصرفية،لأن استمرارها في الابتكار و إيجاد طرق جديدة للوصول إلى العملاء يجعلها تتعرض لمخاطر يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الخدمات المالية و تعريض الاستقرار المالي للخطر. إن الهجمات السيبرانية تشكل تهديدا للنظام المالي و المصرفي بأكمله، وهي حقيقة تؤكدها التقارير الصادرة على المستوى المحلي و الدولي.

أولا- مفهوم الأمن السبيراني

1- تعريف الفضاء السبيراني

التعريف الأول: يقصد بالفضاء السيبراني ذلك الوسط الذي تتواجد فيه شبكات الحاسوب ويحصل من خلالها التواصل الإلكتروني. وبمفهوم أشمل يعرف بأنه مجال مركب مادي وغير مادي يشمل مجموعة من العناصر هي: أجهزة الكمبيوتر، أنظمة الشبكات والبرمجيات ، حوسبة المعلومات ، نقل وتخزين البيانات ومستخدمي كل هذه العناصر.[1]

التعريف الثاني: و يعرف الفضاء السيبراني بأنه مصطلح لوصف الأنظمة والخدمات المتصلة إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر إلى شبكة الانترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الكمبيوتر.كما يعمل هذا الفضاء في ظروف متطورة الكترونيا من خلال أجهزة الكمبيوتر و شركات الاتصال المتطورة.

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن الفضاء السيبراني يشمل العناصر الرئيسية التالية:

---

[1] مسيكة محمد، الفضاء السبيراني و تحديات الأمن القومي للدول،مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية،المجلد7،العدد4، 2022،ص:454.

الشكل رقم (5) العناصر الأساسية للفضاء السيبراني:

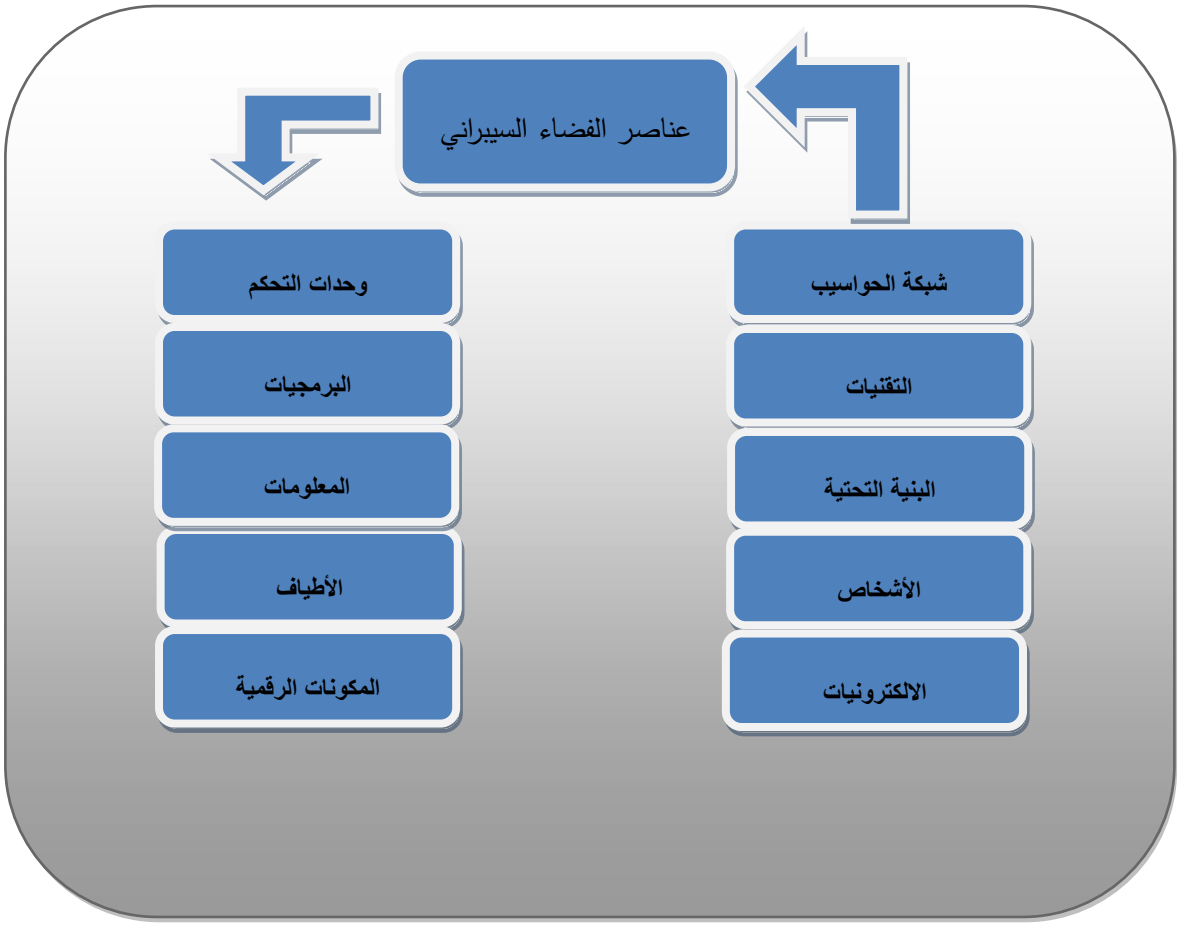

المصدر: حبيب موني، الفضاء الرقمي تحدي أمني جديد و استراتيجيات الدول في تحقيق الأمن السيبراني العالمي، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد6، العدد1، 2018 ص:106.

2- تعريف الجريمة السيبرانية:

التعريف الأول: يشار إلى إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المجرمين بالتبادل على أنها جرائم الانترنت أو إساءة استخدام الكمبيوترو الجريمة المرتبطة بالحاسب الآلي تعتبر من أهم أمثلة الجريمة الالكترونية.

التعريف الثاني: و عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي بأنها كل سلوك غير مشروع أو أخلاقي أو غير مصرح به ، يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها. [1]

3- تعريف الأمن السبيراني

التعريف الأول: عرف الأمن السيبراني بأنه: النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية ،و المالية، المرتبطة بتقنيات الاتصالات و المعلومات ، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر و الأضرار التي تترتب في حال تحقق المخاطر و التهديدات.[2]

التعريف الثاني: و عرف بأنه: مزيج من العمليات و التقنيات الممارسة ، و الهدف منه حماية البرامج و التطبيقات و الشبكات و أجهزة الكمبيوتر،و البيانات من الهجوم ،و يشمل الأمن السيبراني الأمن المادي للبرامج و التطبيقات و الشبكات و أجهزة الكمبيوتر،و أمن غير مادي يتعلق بالبيانات و المعلومات من أي هجوم و أضرار متعمدة.

التعريف الثالث: و يقصد بالأمن السيبراني الطريقة المنتهجة لتبني أنظمة المعلومات والاتصالات والتي تمنحها القدرة على التصدي لكل ما ينجم عن الفضاء السيبراني ، والذي من شأنه أن يعرض المعلومات المخزنة أو المعالجة أو المنقولة للتلف أو التغيير أو التجسس.

مما سبق يمكن اعتبار الأمن السيبراني مجموعة الممارسات و التقنيات المنتهجة لحماية البرامج و التطبيقات و الشبكات و الأجهزة و الموارد البشرية من أي تهديدات و مخاطر تتعرض لها أنظمة المعلومات بالمؤسسات.

---

[1] حاتم بن عزوز و مناني حليمة،الأمن السيبراني و الجريمة الالكترونية في الدول ما بعد الحداثية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا ، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية ، المجلد6، العدد2، 2022، ص: 582.

[2] بارة سميرة،الأمن السيبراني في الجزائر: السياسات و المؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد4، 2017،ص:257.

ثانيا- عناصر الأمن السيبراني و أهدافه:

1-عناصر الأمن السبيراني:

لتحقيق الأمن السيبراني تحتاج الدولة إلى تنسيق جهودها في جميع أنحاء نظام المعلومات الخاص بها، وتشمل هذه الجهود عناصر الأمن السيبراني و التي سيتم إيجازها فيما يلي:[1]

1-1- أمن الشبكة: وهي إجراءات تستخدمها الشركات والأفراد لحماية شبكة المؤسسات من الاختراق.

1-2- أمن التطبيقات: وهي وضع تدابير لحماية البرامج من الفيروسات الضارة وعدم سرقة المعلومات السرية.

1-3- أمن المعلومات:عبارة عن الضوابط التي تضمن خصوصية المعلومات وحمايتها والوصول بسهولة لها عند الحاجة سواء نقلها أو تخزينها.

1-4- الأمن التشغيلي: هي عمليات لحماية المعلومات ومعالجتها وتخزين البيانات.

1-5- التعافي من الكوارث: مجموعة خطوات تستخدمها الشركات للحد من التهديدات أو فقدان المعلومات

1-6- استمرارية العمل: خطة تتبعها الشركات لمواصلة العمل أثناء خرق المعلومات رغم الموارد المتأثرة إن التحدي الأكثر صعوبة في الأمن السيبراني التطور المستمر لمخاطر الأمن نفسها باستمرار.

لذلك يجب إتباع نهج أكثر فعالية في مجال الأمن السيبراني من خلال دراسة المخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات وقائية لتجنب حدوثها ، ووضع خطة للتعافي من الكوارث في حال وقوعها لتقليل الخسائر والتعافي بسرعة.

2-أهداف الأمن السيبراني :

إن هدف الأمن السيبراني هو المساعدة على حماية الأصول وموارد المنظمات من النواحي التنظيمية و البشرية، و المالية، و التقنية ، و المعلوماتية بحيث يسمح لها بمواصلة

---

[1] مسيكة محمد، مرجع سابق، ص: 458.

مهمتها ، والهدف النهائي هو ضمان عدم تضررها ضررا دائما وهذا يتألف من التقليل احتمالات تجسد أي تهديد ، والحد من الضرر الناجم أو سوء الأداء ، وضمان استعادة العمليات العادية لحالتها السابقة خلال إطار زمني مقبول وبتكلفة مقبولة ، في أعقاب وقوع حادث أمني ، وتستغرق عملية الأمن السيبراني المجتمع بأسره ، من حيث يكون فرد فيه معنيا بتنفيذها ، ويمكن دعم ذلك بتطوير مدونة سلوك سيبرانية لأجل الاستخدام السليم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، وإعلان سياسات أمن حقيقية تفنن المعايير التي يكون متوقعا من مستخدمي الأمن السيبراني (الكيانات والشركاء والموردون) الوفاء بها.

ثالثا- أبعاد الأمن السيبراني

يمكن تناول أهم أبعاد الأمن السيبراني كما يلي: [1]

1- البعد العسكري: تكمن الميزة النسبية للقدرة السيبرانية في قدرتها على ربط الوحدات العسكرية ببعضها البعض عبر الشبكات العسكرية في الفضاء الالكتروني، بما يسمح بسهولة تبادل المعلومات و تدفقها،و سرعة اتخاذ القرارات العسكرية،و من ثمة تحقيق الأهداف عن بعد ،لذلك فان عدم استغلال هذه التقنية أو تأمينها بشكل جيد من أي اختراق خارجي ،سيؤدي حتما إلى شن هجمات الكترونية مضادة على شبكات القوات العسكرية،و بالتالي تدمير قواعد البيانات و ما يلحقه من أضرار و مخاطر.

2- البعد الاقتصادي: لقد أصبح الفضاء الالكتروني محركا للإنتاج و النمو الاقتصادي، لذلك أصبح التركيز على المعلومات و التكنولوجيا من العوامل الأساسية للتطور الاقتصادي، فأصبحت عصرنه الاقتصاد مرتبطة بالتحكم في الاقتصاد الرقمي من طرف الفاعلين الاقتصاديين ،كما أن استخدام الكمبيوتر و شبكة الإنترنت ساهم في تطوير الصناعات و معالجة المعاملات الاقتصادية و المالية ، و زاد من أهمية ضرورة توفير الأمن السيبراني لضمان حماية هذه المعلومات.

3- البعد الاجتماعي: يعتبر تنظيم الحملات الإعلامية و التثقيف المدني لأجل مجتمع معلومات مسؤول من أهم المبادئ التي توضح معالم الأمن السيبراني بحيث تغطي التحديات و المخاطر ، و تدابير الأمن الوقائية و الرادعة لأجل تثقيف جميع الأفراد السيبرانيين للتعاطي مع عملية الأمن. .

---

[1] بارة سميرة ، مرجع سابق،ص ص:260-263.

4- البعد القانوني: يترتب على النشاط الفردي و المؤسساتي في الفضاء السيبراني نتائج قانونية و موجبات تستدعي اهتماما خاصا لحل النزاعات التي يمكن أن تنشا عنها. و هو ما يستدعي مواكبة التحولات التي رافقت ظهور مجتمع المعلومات. فظهرت حقوق أخرى، كحق النفاذ إلى الشبكة العالمية للمعلومات، و الحق في إنشاء المدونات الالكترونية و غيرها، فظهرت موجبات عديدة جراء ذلك كموجب الاحتفاظ ببيانات الاتصالات و موجب الإبلاغ عن مخالفات و جرائم خاصة.

- البعد السياسي: هناك أمثلة كثيرة تدفع نحو الاهتمام بالبعد السياسي للأمن السيبراني كالتسريبات المختلفة للوثائق الحساسة التي تؤدي إلى مشكلات خطيرة ،على المستوى الداخلي و الخارجي ، و هو ما استوجب على الدول العمل على حماية أمنها من التهديدات و المخاطر التي قد تتعرض لها عبر شبكة الانترنت.

رابعا- أهمية الأمن السيبراني في القطاع المصرفي:

أدى التسارع الكبير في تبني البنوك التقنيات الرقمية الحديثة لتحسين الخدمات المالية التغيرات الى زيادة الهجمات السبيرانية عليها، لهذا استوجب عليها الاهتمام بتدابير الأمن السيبراني،لأنها تحقق الفوائد التالية:[1]

- الإبقاء على درجة نزاهة و ثقة مرتفعة،مما يعزز من ثقة عملائها بها و ينعكس ايجابيا على سمعتها.

- تجنب عقوبات عدم الامتثال، بالالتزام بمجموعة من القواعد و القوانين لتتعامل مع التهديدات التي تتعرض لها، و تضمن سلامة بيانات عملائها.

- منع الخسائر المالية التي تتعرض لها البنوك جراء تهديدات الأمن السبيراني.

- حماية بيانات البنوك من الانتهاك و الاختراق و حماية أموال العملاء من السرقة.

[1] جميلة جغل و عادل زقرير،الأمن السبيراني و الشمول المالي في ظل التحول الرقمي للقطاع المالي- التهديدات السبيرانية،آليات التحوط،مجلة التنمية الاقتصادية،المجلد8،العدد1، 2023،ص:309

خامسا- تهديدات و تحديات الأمن السيبراني على القطاع المصرفي :

1- تهديدات الأمن السيبراني على القطاع المصرفي:

تتمثل أبرز مظاهر التهديدات السبيرانية في القطاع المصرفي و التي تؤدي إلى اضطرابات خطيرة في سير العمل المصرفي فيما يلي: [1]

.1-1- البرمجيات الخبيثة و تعطيل الخدمة: البرمجة الخبيثة هي برمجة يمكن إدراجها عمدا في نظام الحاسوب لتحقيق أهداف سيئة ، مثل: عرقلة عمل النظام،أو جمع معلومات حساسة ،أو الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر الخاصة.و توصف بالخبيثة لصعوبة إزالتها بعد التثبيت،و من أبرز صورها: هجوم الحرمان من الخدمة و الذي عادة ما يستهدف البنوك و ذلك بهدف منع المستخدمين من الوصول إلى النظام.

1-2- الاستدراج الالكتروني: والذي يتمثل في الهجوم على هوية أحد العملاء لدى البنك ،و الغرض منه الحصول على البيانات الشخصية باستخدام تقنيات مختلفة كالمواقع الوهمية والرسائل الالكترونية المزيفة،وغيرها للحصول على معلومات حسابية كهوية المستخدم،أو كلمة السر،او بيانات الحسابات عن طريق الاحتيال.

1-3- البيانات غير المشفرة: هي أحد التهديدات الشائعة التي تواجهها البنوك عندما تترك البيانات غير مشفرة، و يستخدم المتسللون أو مجرمو الإنترنت البيانات على الفور، مما يتسبب في مشكلات خطيرة يجب أن تكون جميع البيانات المخزنة على أجهزة الكمبيوتر في البنوك و المؤسسات المالية أو مشفرة بالكامل ، مما يضمن حماية هذه البيانات في حالة السرقة .

1-4- الانتحال: و يعتبر أحدث أشكال التهديدات الالكترونية التي تواجهها البنوك،حيث ينتحل مجرمو الانترنت عنوان موقع المصرف على الويب بموقع ويب مشابه له و يعمل بنفس الطريقة ، و عندما يقوم المستخدم بإدخال بيانات تسجيل الدخول الخاصة به على الموقع المزيف، يتم سرقة بيانات تسجيل الدخول من قبل هؤلاء المجرمين واستخدامها لاحقا.

---

[1] مروة فتحي السيد،اقتصاديات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية،العدد76، 2021،ص ص:1476-1477.

2- تحديات الأمن السبيراني على القطاع المصرفي:

تتمثل تحديات الأمن السبيراني على القطاع المصرفي فيما يلي:[1]

2-1- نقص الوعي :إن الوعي لأهمية الأمن السيبراني بين الناس منخفضا للغاية ،ولتستثمر العديد من الشركات في التدريب وتحسين الوعي العام بالأمن السيبراني.

2-2- الميزانيات غير الكافية والافتقار إلى الإدارة :يمنح الأمن السيبراني أولوية وميزانية منخفضة غالبا ، ولا يزال تركيز الإدارة العليا عل الأمن السيبراني منخفضا في معظم البنوك ، وتعطى مشاريع الأمن السيبراني أولوية منخفضة، قد يكون هذا لأن الإدارة العليا لا تكترث لتأثير تهديدات الأمن السيبراني.

2-3- ضعف أمن هوية الدخول والوصول إلى الشبكات : إن إدارة هوية الدخول والوصول إلى الشبكات الالكترونية هي العنصر الأساسي في الأمن السيبراني إذ إن اختراق واحد لهوية الدخول والوصول إلى الشبكة كاف لاختراق كل شبكة البنك وإلحاق الضرر بها.

2-4- زيادة برامج الفدية: يتزايد خطر برامج الفدية حيث بدا مجرمو الانترنت في استخدام الأساليب التي تتجنب اكتشافهم بالتركيز على الملفات القابلة للتنفيذ ووضع الضرر فيها.

2-5- الأجهزة المحمولة والتطبيقات: اعتمدت معظم المؤسسات المصرفية الهواتف المحمولة كوسيلة لإجراء الأعمال، ومع زيادة قاعدة استخدام الأجهزة المحمولة وارتفاع حجم المعاملات عبرها، تصبح هذه الأجهزة هدفا للمتسللين.

3- إستراتيجيات تقوية الأمن السيبراني لتحسين الاستقرار المالي والمصرفي:

سوف نحاول ذكر بعض الإستراتجيات الأساسية والتي من شأنها أن تساهم في تقوية الأمن السيبراني بدرجة كبيرة وتحسين الاستقرار المالي والمصرفي و المتمثلة في:[2]

---

[1] جميلة جغل و عادل زفرور ،مرجع سابق، ص:309.

[2] المرجع نفسه، ص ص:315-316.

3-1- إعداد الخرائط السيبرانية والتحديد الكمي للمخاطر: يمكن الخروج بفهم أفضل لأوجه الاعتماد المتبادل في النظام المالي العالمي عن طريق إعداد خرائط لأهم الروابط التشغيلية و التكنولوجية المتبادلة و البنية التحتية الضعيفة.

3-2- تقارب القواعد التنظيمية: ستؤدي زيادة التنسيق ما بين الدول في مجال التنظيم و الرقابة إلى تخفيض تكاليف الامتثال و بناء منبر لتعاون أقوى عبر الحدود.

3-3- القدرة على الاستجابة: في ظل شيوع الهجمات السيبرانية بشكل متزايد ،يجب أن يكون النظام المالي قادرا على استئناف عملياته بسرعة حتى في مواجهة هجمة ناجحة.

3-4- الرغبة في العمل المشترك: من شأن زيادة تبادل المعلومات بشأن التهديدات و الهجمات و الاستجابات عبر القطاعين العام و الخاص أن تعزز القدرة على الردع و الاستجابة بشكل فعال.

3-5- استحداث سبل ردع أقوى: ينبغي أن تصبح الهجمات السيبرانية أكثر تكلفة و خطرا من خلال إجراءات فعالة لمصادرة عائدات الجريمة و مقاضاة المجرمين ،و يتطلب ذلك تعاونا بين الهيئات القانونية و السلطات الوطنية المسؤولة عن لأمن.

3-6- محو الأمية التقنية و نشر الوعي الرقمي: من خلال إعداد برامج الأمية المالية بما يحقق الفائدة و المنفعة للأفراد، كما يجب توفير الدعم الفني لمستخدمي التطبيقات الرقمية.

3-7- الحلول التقنية: تعتمد أساسا على اعتماد كلمة سر قوية صعبة الاختراق و تغييرها دوريا، كما يتعين استخدام تقنية التوقيع الرقمي لدى المصارف و شركات البطاقات الائتمانية.

3-8- الالتزام بتدابير الأمن السيبراني: يعد المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع رسميا للأمم المتحدة ،مرجعا قويا موثوقا به يقيس التزام الدول بالأمن السيبراني على المستوى العالمي.

خلاصة:

يعد الأمن السيبراني من المواضيع المستحدثة الناتجة عن التطور الهائل في استخدام التكنولوجيا و الانترنت ، و يعتبر ممارسة لحماية أجهزة الكمبيوتر و الشبكات و تطبيقات البرامج و الأنظمة الهامة و البيانات من التهديدات الرقمية المحتملة، و للأمن السيبراني أبعاد كثيرة تمس كل الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية.

يظل القطاع المصرفي و المالي من أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا للهجمات السيبرانية و هذا ما ينعكس في ظهور العديد من التحديات التي تتمثل خاصة في نقص الوعي حول الهجمات السبيرانية الميزانيات المنخفضة في بعض البنوك ، ضعف أمن هوية الدخول الى الشبكات و زيادة برامج الفدية وهذا الأمر يحفز المؤسسات المالية على البحث المستمر والمكثف نحو اتخاذ إجراءات وقائية من تلك المخاطر من خلال الالتزام بتدابير الأمن السيبراني و اللجوء إلى الحلول التقنية و نشر الوعي الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

أولا- الكتب:

1- أشرف محمد دوابه، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ط1، 2012م

2- إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، أبو ظبي، الإمارات، صندوق النقد العربي،2013م.

3- أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، ط1، 2010م

4- أسامة عبد الخالق الأنصاري،إدارة البنوك التجارية و البنوك الاسلامية،دار وائل للطباعة،2006م

5- أكرم حداد و مشهور مذلول ،النقود والصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر ،ط4 ،2008م

6- أنس البكري ووليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دارالمستقبل للنشر والتوزيع،عمان، ط1،2010م.

7- العامري صالح و الغالبي الطاهر،الادارة و الأعمال،دار وائل للنشر و التوزيع عمان ،الأردن، ط2 ،2008.

8-حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي،حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، ط1 ،2011م.

9- حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية ، دار اليازوري،الأردن،2011

10- خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، الجناديرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1،2016م.

11- خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2016م.

12- صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دارالبازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2014.

15- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في المصارف الإسلامية،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة.

16- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،إدارة المنشأت المتخصصة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع جامعة المنصورة.

17- عماد غزازى، دورالمصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دارالفكرالجامعي،الإسكندرية، ط1، 2010م.

18-علاء طالب وايمان المشهداني،الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2021م.

19- فؤاد شاكر،الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليا،اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان،2003م.

20- فيلح حسن خلف، النقود والبنوك،عالم الكتب الحديث للنشروالتوزيع،عمان ،ط1 ،2006م.

21- محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، دار المسيرة، عمان ، ط1، 2008 م.

22- محمد عياش صالح،المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية:طبيعتها وأهميتها،المعهد الإسلامي البحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،ط1،جدة، 2010م.

23- محمود حسين الوان وآخرون،النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،ط1،2010م.

24- محمود حسن الوادي، أساسيات العمل المصرفي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن،2001م.

محسن أحمد الخضري، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 1999م.

25- مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي،الطبعة الأولى،دارأسامة للنشروالتوزيع،عمان،الأردن،2012 م.

26- نعيم نمر داوود، البنوك الاسلامية في الاقتصاد الاسلامي،دارالبداية،عمان،الأردن،ط1 ،2012م.

27- هيفاء مزهر الساعدي ، مفهوم المصارف المتخصصة و دورها المكمل للمصاريف التجارية ، كلية القانون ، جامعة بغداد .

ثانيا الأطروحات والمذكرات:

1- إبراهيم جاسم جباراليلاسري،إشكالية تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الكوفة،العراق،2009م.

2- أمال لعشي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012م.

3- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان،2010م.

4- قدري إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سنة 2014 م- 2016م.

5- مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014م.

6- ميس محمد طناطرة، إدارة مصرف إسلامي، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007م-2008م.

7- نوال بيراز، تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كألية لدعم الصناعة المالية الاسلامية – دراسة حالة سلامة للتامينات الجزائر-أطروحة دكتوراه علوم،جامعة الأمير عبد القادر،قسنطينة،2019م-2020م.

8- يوسف نجم، أهمية المسؤولية الاجتماعية في جذب الزبائن في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية.

ثالثا - المجلات العلمية.

1- إضاءات مالية ومصرفية، البنوك المتخصصة، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد7، 2015

2- بارة سميرة،الأمن السيبراني في الجزائر: السياسات و المؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد4، 2017م.

3- بوزانة أيمن وحمدوش وفاء،العملة الرقمية للبنوك المركزية كتوجه حديث في المعاملات المالية و المصرفية،مجلة،المجلد9،العدد1 ،2023م.

4- بن عوالي الجيلالي و بشرى بلمشري،المحاسبة عن العملات الافتراضية:نماذج مقترحة،مجلة االبحوث في العلوم المالية والمحاسبية،المجلد5،العدد1،2020م.

5- بريش رابح وسنوساوي فاطمة،تأثيرالتعامل بالعملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية:البتكوين نموذجا،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد6،العدد2، 2022م.

6- بوالمرج وحيدة وكتاف شافية،الشمول المالي ودورالتمويل الأصغرالإسلامي في تعزيزه:تجربة السودان أنموذجا،المجلد7،العدد3،.2023

7- بن معتوق صابر، تحديات التعامل بالعملات المشفرة- البتكوين نموذجا، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية،المجلد3،العدد2، 2020م.

8- جلال الدين بن رجب،احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية،دراسات اقتصادية،صندوق النقد العربي،العدد45، 2018م.

9- جلول شرارة و ليلى أسمهان بقبق،العملات الرقمية المركزية: تحديات و متطلبات الدينار الجزائري في ظل القانون النقدي و المصرفي 23- 09،مجلة طبنة للدراسات العلميةالأكاديمية،المجلد6،العدد2، 2023م.

10- جليلة مصعور،الحوكمة المصرفية تطبيق لحوكمة الشركات،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2015،5م.

11- جميلة جغل و عادل زقرير،الأمن السيبراني و الشمول المالي في ظل التحول الرقمي للقطاع المالي- التهديدات السيبرانية،آليات التحوط،مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد8، العدد1، 2023م.

12-حسين الأسرج،المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد90،2010م.

13- حبيب موني، الفضاء الرقمي تحدي أمني جديد و استراتيجيات الدول في تحقيق الأمن السيبراني العالمي، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد6، العدد2018،1.

14- حاتم بن عزوز و ممناني حليمة،الامن السيبراني و الجريمة الالكترونية في الدول ما بعد الحداثية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا ، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية ، المجلد6، العدد2، 2022م.

15- حيزية بن نية وابتسام عليوش،التكنولوجيا المعلومات:ثورة اقتصادية جديدة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد7،العدد3 ،2018 م.

16- سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 11، العدد03، 2019م.

17- سليماني وهيبة،المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية،مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد ،بشار،المجلد 4، العدد2، 2018م.

18- سميرة لغويل ونوال زمالي،المسؤولية الاجتماعية المفهوم، الأبعاد،المعايير،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد،27، 2016م.

19- طرشي محمد وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال،المجلد1، العدد1،2019م.

20- عبد الله الباحوث، النقود الافتراضية: مفهومها و أنواعها وآثارها الاقتصادية،المجلة العالمية للاقتصاد و التجارة،العدد1 ،2017م.

21- عبد الناصر طلب الزيود وآخرون، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 10، العدد 2، 2014م.

22- عبد المالك توبي ومنصف شرفي،أثرالعملات الرقميةعلى مستقبل المعاملات المالية:البتكوين نموذجا،مجلة الاقتصاد الصناعي،المجلد 11،العدد1، 2021م.

23- عثمان عثمانية ووداد بن قيراط،موقع العملات للبنوك المركزية من العملات المشفرة والعملات المستقرة – اليوان الرقمي أنمودجا، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة،المجلد7،العدد2، 2022م.

24- عادل رزق، الضوابط الشرعية أنقدت البنوك الاسلامية من الازمة المالية العالمية وتداعياتها، المنتجات المصرفية واهم الاستراتيجيات المستخدمة في البنوك،مجلة الدراسات المالية المصرفية المجلد9 ،العدد2011،1م

25- عشر محمد علي، العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد5،العدد3، 2020م.

- عقون شراف وآخرون ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية،مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد 12 ، 2017م.

26- عمارية بختي وغنية مجاني، دورالتكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدبر، المجلد 7،العدد2، 2020م.

27- فاطمة الزهراء سبع، واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، المجلد 06، العدد 02، 2021م.

28- قاسمي يسمينة ومزياني محمد توفيق،دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة اقتصاد المال و الأعمال،المجلد7،العدد1 ،2022م.

29- لمياء عماني ووفاء حمدوش،نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية،مجلة العلوم الإدارية والمالية ،المجلد01، العدد01،ديسمبر 2017م.

30- محمد لعناني وعزوز مناصرة،أثر إصدار البنك المركزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي، مجلة العلوم الإنسانية المجلد20،العدد2،2020م.

31- مروة فتحي السيد،اقتصاديات الأمن السبيراني في القطاع المصرفي، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية،العدد76 ،2021م.

32- مسيكة محمد، الفضاء السبيراني و تحديات الأمن القومي للدول، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية،المجلد7، العدد4، 2022م.

33- منير ماهر وأخرون،التوجه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية:البتكوين نمودجا، مجلة بيت المشورة،العدد 8، 2018م.

34- مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، دورالتكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية المجلد 26،العدد1، 2019م.

35- نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول الغربية و آليات تعزيزه – دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت،المجلد2،العدد2،2021م.

36- هبة عبد المنعم، واقع وأفاق اصدار العملات الرقمية، موجز السياسات، العدد11، صندوق النقد العربي 2020م.

.37- وهيبة عبد الرحيم والزهراء أوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، العدد38 ،2019م.

38- وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال،مركز رفاه للدراسات والأبحاث،الأردن،المجلد4، العدد1، 2018م.

39- يحياوي نعيمة، نماذج عن بعض الشركات العالمية والإسلامية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية، مجلة الأسواق المالية،المجلد 2 ،العدد1 ،2015.

40- ياسمينة ابراهيم سالم وهاجر يحي، متطلبات تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة بعض الدول العربية،مجلة دراسات اقتصادية،المجلد21، العدد1، 2021م.

41- ياسر محمد عقل وأخرون،أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك،المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة،المجلد3،العدد3،2023م.

42- ياسر تاج السر و أسعد مبارك، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف- دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض،مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد،5،العدد2 ،2020م.

43- تطبيق الحوكمة المصرفية و دورها في زيادة الجدارة الائتمانية بالمصارف- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية 2021م،المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث،المجلد7،العدد2، 2023م.

رابعا- الملتقيات و المؤتمرات:

1- جابر سطحي وزينب فيلالي،مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي – الدول العربية أنمودجا،ملتقى مستقبل المالية الإسلامية،جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة ،8 جوان 2023.

2- رمضان الشراح، المسؤولية الاجتماعية و التنموية للبنوك الإسلامية و دورها في دعم المشروعات الصغيرة،مركز الكويت للاقتصاد الاسلامي، 4-5 نوفمبر1014.

3- مليكة بن علقمة و عبد القادر عصماني، صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، مداخلة في ملتقى علمي وطني، جامعة يحي فارس بالمدية، 26 سبتمبر 2019م.

4- نهال المغربل وياسمين فؤاد ، المسؤولية الإجتماعية لرأس المال في مصر ، ورقة عمل رقم(138)، مصر ،.2008

5- وهيبة عبد الرحيم وأشواق بن قدور التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم وجسامة المخاطر، الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، المركز الجامعي تامنغاست 17-18 أفريل ،2018م.

خامسا - المواقع الإلكترونية والتقارير:

1-Site.iugeza. edu.ps consulté le 7/4/2023.

2-http:www.fatakat-a.com consulté :1/12/2023

3- التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية، تقرير التكنولوجيا المالية، ومضة للأبحاث، بيفورت، 2016م.

4- آفاق الاقتصاد الإقليمي، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، أكتوبر 2017م.

5- بنك الجزائر المركزي، الشمول المالي، 2018م، الجزائر.

6- صندوق النقد العربي، 2017م.

سادسا - المراجع باللغة الأجنبية:

1- bazelcomittee on banking supervision,en drincing corporate governance for banking organisation,1999.

2-bank of international settlement.digital currencies and the future of the monetary system.hoover institution policy seminar.Basel.2021.

3- KMPG, the pulse of fintech Q2 2016, Global analysis of investment in fintech, 2018, p 7.

4 - Eli Dourado,J.B.cryptocurrency.the new palgrave dictionary of economics,2014,p.1

5- Girasino;M.CBDC in the broad context of national payments system development.in N.B.botti, the near future of central bank digital currencies :risk and opportunities for the Global economy and society.bern:peter lazg AG, 2021,P24.

6 -Régis bouyala, la révolution Fintech, RB edition, p 11

7-Schreiber, Alexander Braun and Florian, The Current InsurTech Landscape: Business Models and Disruptive Potentia, Institute of Insurance Economic, 2017, p 17.

8- Nick king.the get done in An hour Guide to crypto-currencies.North Carolina:createspace independent publishing platform.2018.pp:7-8.